



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٠ / رمضان /  
١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٣/٢ ميلادية

( المجلد ٣١ )

( العدد ٢٤ )

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

- ٧ ١- اقرار محضر الجلسة السابقة .
- ٧ ٢- اقرار الاجازات والاعتذارات .
- ٧ أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .
- ٧ ب- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالعزيز جبر .
- ٧ ج- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .
- ٧ د- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سليمان السعد .

هكذا من المأهول

## الصفحة

٣- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٨٨٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، والمضمن مشروع ٧ قانون معدل لقانون تصديق الامتياز للمنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٤ .

( بحال على اللجنة ) .

٤- الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم (١٢٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي بشأن اعفاء المكفوفين والمعاقين والصم والبكم من الضريبة عند سفرهم خارج الاردن .
٢. اقتراح برغبة رقم (١٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي بشأن انشاء مدارس ابتدائية في حي ابو مرهف / صويلح .
٣. اقتراح برغبة رقم (١٢٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء بشأن اكمال المرحلة الثانية من مشروع المجاري في كل من عجلون ، عنجرة كفرنجة ، عين جنة .
٤. اقتراح برغبة رقم (١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء بشأن ترفيع مجلس قروي راسون الى بلدية .
٥. اقتراح برغبة رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالرزاق طيشات ، بشأن الاسراع بضم المنطقة الشمالية لمدينة اربد لشبكة المجاري العامة .
٦. اقتراح برغبة رقم (١٢٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالرزاق طيشات بشأن فتح مركز صحي في منطقة الحي الشمالي لمدينة اربد .
٧. اقتراح برغبة رقم (١٣٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس بشأن وضع محطات تنقية في المستشفيات الخاصة لتلافي مشكلة تلوث المياه .

## الصفحة

٨. اقتراح برغبة رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن اوصول الخدمة الهاتفية الى منطقة القادسية في حي المشيرة / ماركا .
  ٩. اقتراح برغبة رقم (١٣٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي ، بشأن انشاء مبنى لمديرية الاتصالات في الرمثا .
  ١٠. اقتراح برغبة رقم (١٣٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي بشأن انشاء مبنى لمركز تنمية المجتمع المحلي للواء الرمثا .
  ١١. اقتراح برغبة رقم (١٣٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن العمل على ائارة الشارع الرئيسي لمنطقة القادسية / ماركا الشمالية .
  ١٢. اقتراح برغبة رقم (١٣٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن انشاء مدرسة ابتدائية في منطقة القادسية / ماركا الشمالية .
- (٥) الاقتراحات بقوانين :
١. اقتراح بقانون رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، مقدم من (١٢) نائباً ، بشأن تعديل القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، قانون الضمان الاجتماعي .
  ٢. اقتراح بقانون رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من (٤٩) نائباً ، بشأن الغاء الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٧٣ قانون مزاوله مهنة الصيدلة .
  - ٦ (الاستماع الى بيان الحكومة حول اوضاع الملكية الاردنية بناء على طلب المناقشة رقم ٢٧ (٥) والمقدم من (١٦) نائباً ومناقشته .
  - ٧ قرارات اللجان : ٤١
  ٨. قرارات اللجنة القانونية : ٤١

هذا من الأعمال

## الصفحة

١. استكمال البحث في القرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمتضمن القانون ٤١ المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين .  
( اعتباراً من المادة السادسة والقرار موزع من الجلسة الحادية والعشرين ) .
٢. قرار رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، والمتضمن الشكوى المقدمة من النائب ٧٨ توجان فيصل ضد النائب جمال حديثة الحريشا .
٣. قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، والمتضمن الاقتراح بقانون رقم (٦) بشأن تعديل نص المادة (٢٤) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي .
٤. قرار رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، والمتضمن مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ ، قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية .
٥. قرار رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، والمتضمن مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية .
٦. قرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمتضمن مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون البلديات .  
( القرار موزع من الجلسة الثانية والعشرين ) .
٧. قرار رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، والمتضمن مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .
- ب. قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمتضمن مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان الثمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .  
(موزع من الجلسة الثالثة والعشرين ) .
- ج. قرار اللجنة الادارية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ، والمتضمن الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .  
(موزع من الجلسة الحادية والعشرين) .

هكذا من الأعمال

## الصفحة

- (٨) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الاحد ١٩٩٤/٣/٦ .

محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٣/٢ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة والعشرون من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :  
الدكتور همام سعيد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :  
عبدالعزیز جبر ، الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد سليمان سلامة السعد

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :  
السيد محمود هويل

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٧- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٨- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .

١٠- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١١- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٢- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين .

١٣- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٤- معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٦- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل .

١٧- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

١٨- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

١٩- معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٠- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢١- معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة السادة :

(١) الدكتور حسين ابو عرابي .

(٢) السيد علي الحسين .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد حمد الغريو .

افتتاح الجلسة  
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس : النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة قبل ان ابدأ بجدول الاعمال الذي اقترح خطي من السيد عبد الكريم الكباريتي بأن يصدر المجلس بيان استنكار لحادث الانفجار الذي وقع في الكنيسة في لبنان .

هل توافقون على اصدار البيان ؟  
الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، جدول الاعمال السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس (١) اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على اقرار المحضر ؟ موافقة .

السيد الامين العام :

(٢) الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد العزيز جبر .

ب- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سليمان السعد .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم على هذه الاعتذارات ؟ موافقة .

السيد الامين العام :

(٣) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٨٨٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم  
رئاسة الوزراء

الرقم : ٣١ / ١٧ / ٨ / ١٨٨٢  
التاريخ : ١١ - ٩ - ١٤١٤



كل من المأهول

الموافق : ٢١ - ٢ - ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٤ ( بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٤ مع الاسباب المرجحة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مشروع قانون معدل رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعتبر الاتفاق الملحق بهذا القانون والمتعلق بتعديل اتفاقية الامتياز الملحقه بالقانون الاصلي والموقع بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومجلس اقدار شركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢

صحيحاً وناظلاً لجميع الغايات المترخاة منه .

١٩٩٤/٢/١٢

الاسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق تعديل الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

اولاً : حصرت اتفاقية الامتياز الملحقه بالقانون رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦٢ في شركة الدباغة ، حق دباغة الجلود وتصنيع مشتقاتها في المملكة وحق استيراد وتصدير الجلود الخام او المدبوغة كلياً او جزئياً وحق تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر الجمال والفراء .

ثانياً : لقد اثر احتكار استيراد الجلود المدبوغة سلباً على قطاع المنتجات الجلدية مما حدا بالعديد من المشاغل والمصانع العاملة في هذا القطاع بالتحول الى استخدام الجلود الصناعية وادى بالتالي الى اضعاف قدرتها على تنويع انتاجها والمنافسة في الاسواق الخارجية .

ثالثاً : ان معظم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع تعود في اسبابها الى ان الشركة هي المنتج المحلي الوحيد للجلود المدبوغة في السوق الاردني ، كما انها المستورد الوحيد لما يلزم لهذا القطاع من الجلود المدبوغة بانواعها المختلفة وكمياتها ومن جهة اخرى ، فان اباحة استيراد الجلود المدبوغة وفتح باب المنافسة من شأنه ان يحمل الشركة على تطوير صناعيتها وتحسين انتاجها وتوسيعه .

رابعاً : في اعقاب اجتماعات ومفاوضات مع شركة الدباغة استقرت نحو العام تم الاتفاق مبدئياً على تعديل اتفاقية الامتياز الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الدباغة المصدقة بموجب قانون الامتياز رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ ، باتجاه الغاء حصر استيراد الجلود المدبوغة بالشركة وبالإضافة الى ذلك الغاء حصر تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر الجمال والفراء ، ونتيجة لذلك أصبحت رقابة الحكومة على اسعار منتجات الشركة المعدة للاستهلاك المحلي ، المفروضة في المادة الخامسة من الاتفاقية ، لا مبرر لها .

المادة (١) : تلغى المادة الخامسة من اتفاقية الامتياز الملحقه بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢

المادة (٢) : يعاد ترقيم المادة السادسة من اتفاقية الامتياز الملحقه بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ بحيث تصبح المادة الخامسة وتلغى الفقرة (ج) منها ويستعاض عنها بما يلي : " (ج) يحصر في الشركة حق تصدير الجلود الخام والجلود المدبوغة كلياً او جزئياً وحق استيراد الجلود الخام " .

المادة (٣) : يعاد ترقيم مواد الاتفاقية من المادة السابعة الى المادة السابعة عشرة ، بحيث تصبح من المادة السادسة الى المادة السادسة عشرة .

المادة (٤) : يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ نشر تصديق تعديل الامتياز بموجبه في الجريدة الرسمية .

عن شركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة رئيس مجلس الادارة / طلال الغزاوي

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزير الصناعة والتجارة

اتفاق معدل لاتفاقية الامتياز المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

يمثل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في هذا الاتفاق معالي وزير الصناعة والتجارة بموجب تفويض مجلس الوزراء بقراره الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧ .

ويمثل شركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة رئيس مجلس ادارة الشركة بموجب تفويض مجلس الادارة بقراره رقم ٩٣/٦ الصادر في ١٩٩٣/٢/٧ .

بالنظر الى تغير الظروف التي اوجبت في اتفاقية الامتياز الملحقه بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ حصر حق استيراد الجلود المدبوغة وحق تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر

هكذا من المأهول

صدر في عمان بتاريخ ٦ ربيع الثاني ١٤١٤

الموافق ٢٢ ايلول ١٩٩٣

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة القانونية . السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : مسؤولية اللجنة المالية كل قرار له اثر مادي ، صلاحياتها امران اما قانون الموازنة او اي قانون يساهم في تزييد - حتى ليس زيادة - في تزييد او انقاص الواردات ، وليس في هذا الامر مثل ذلك ، فهو ضمن صلاحيات اللجنة القانونية سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : توافقون على احوالة للجنة القانونية .

موافقة ، طيب احوال الى اللجنة القانونية . الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : سيدي هذا الامتياز يعطي حق للشركة ان تصرف في منتجاتها دون اي تدخل من جهة اخرى الا من الدولة ، هذا الامتياز له تأثير مالي كبير جداً على الاقتصاد الوطني التعديل يتعلق بالسماح لشركات اخرى ان تدخل وتدفع رسوم جمركية او تدفع ضريبة مبيعات ولذلك كل قانون مالي له اثر قانوني ايضاً ، ولذلك انا اعتقد ان هذا الامتياز جزء من صلاحية اللجنة المالية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم بالامس حولنا مشروع تعديل قانون التأمين على القانونية ، وحتى البند الذي تناقشه الآن يعني القادم قانون المالكين والمستأجرين ، ايضاً له ابعاد اقتصادية مالية كثيرة فليس بالمعنى الدقيق هو موضوع يحول الى اللجنة المالية او القانونية .

فعلى كل حال هو حول اللجنة القانونية ما في مانع من انه تتفق اللجنة القانونية مع المالية لبحث بعض البنود ، الدكتور محمد ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : انا مع اللي يقول انه هناك ابعاد اقتصادية في هذه المواضيع ، يجب ان تذهب الى اللجنة القانونية والمالية معاً .

دولة رئيس المجلس : طيب تنصه القانونية ثم بعد ما تنهي ندير موضوع اللجنة المالية . السيد سمير قعوار

السيد سمير قعوار : سيدي الرئيس الموضوع الذي تكلم فيه معالي الاخ عبدالرؤوف الروابدة هو صحيح اي بعد اقتصادي يؤثر على انقاص او زيادة اي مداخيل للجزيرة يجب ان يذهب الى اللجنة المالية أولاً ، حتى يدرس فيما ثم يذهب للجنة القانونية للصياغة القانونية ، موضوع تزريق - اسميه تزريق - قانون او تعديل قانون مراقبة التأمين زرق الى اللجنة القانونية . انا اعتقد خطأ للاستعجال ومرفق من اللجنة القانونية خلال

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : إعفاء المكفوفين والمعاقين والصم والبكم من الضريبة عند سفرهم خارج الاردن كون يتم دعمهم من قبل الجمعيات والهيئات الخيرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / فوزان الزعبي

٢. اقتراح برغبة رقم (١٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي بشأن انشاء مدارس ابتدائية في حي ابو مرهف / صويلح .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : يعاني الحي الشرقي من

ساعتين وهذا ايضاً خطأ دون استشارة حد لا للجنة القانونية او غيرهم الفنيين ، واذا مشى هذا المجلس بالامور الخطأ من اولها فالله يستر الباقي يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي .

السيد عبدالباقي جمو : لا يجوز اعادة بحث موضوع قرر المجلس احواله ، واما ما يثيره الزميل معالي الاخ سمير قعوار فله ان يناقش هذا الامر عندما يمرض القانون ، فليس مكانه هنا .

السيد الامين العام : شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

(٤) الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم (١٢٤) تاريخ ٢/٢٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد فوزان الزعبي بشأن اعفاء المكفوفين والمعاقين والصم والبكم من الضريبة عند سفرهم خارج الاردن .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٠ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

هكذا من المأهول

منطقة صويلح (حي ابو مرهف) من قلة عدد المدارس الابتدائية علماً ان الحاجز الطبيعي الذي حجز هذه المنطقة هو شارع جرش اربد والوادي السحيق الذي يقع الى جانب الشارع من المنطقة الشرقية الامر الذي يسبب صعوبة وصول الطلاب الى المدارس . نقتراح اقامة مدارس في حي ابو مرهف .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / مفلح اللوزي

٣. اقتراح برغبة رقم (١٢٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء بشأن اكمال المرحلة الثانية من مشروع المجاري في كل من عجلون ، عنجرة كفرخمة ، عين جنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : اكمال المرحلة الثانية من مشروع المجاري في كل من عجلون ، عنجرة ، كفرخمة وعين جنة وذلك حفاظاً على صحة وسلامة البيئة ومصادر المياه في هذه المنطقة

والتي يتمكس سلباً على صحة وسلامة المواطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / الدكتور أحمد القضاء

٤. اقتراح برغبة رقم (١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء بشأن ترفيع مجلس قروي راسون الى بلدية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : ترفيع مجلس قروي راسون إلى بلدية حيث أن جميع الشروط متوفرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / الدكتور أحمد القضاء

٥. اقتراح برغبة رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من معالي النائب

الدكتور عبدالرزاق طييشات ، بشأن الاسراع بضم المنطقة الشمالية لمدينة اربد لشبكة المجاري العامة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : " المنطقة الشمالية لمدينة اربد والتي تقع شمال مخيم اربد وبالقرب منها محطة التنقية وتمر منها خطوط المجاري العامة لجميع انحاء اربد ومع ذلك فهي غير مشمولة بخدمات المجاري العامة وشمول هذه المنطقة بالمجاري العامة لا يكلف شيئاً لأن خطوط المجاري العامة تمر من خلالها من عدة احياء من المدينة .

اقتراح على معالي وزير المياه والري الاسراع بضم هذه المنطقة لشبكة المجاري العامة بأسرع وقت ممكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / الدكتور عبدالرزاق طييشات

٦. اقتراح برغبة رقم (١٢٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالرزاق طييشات بشأن فتح مركز صحي في منطقة الحي الشمالي لمدينة اربد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : " الحي الشمالي لمدينة اربد الواقع شمالي مخيم اربد بحاجة ماسة لمركز صحي حيث يسكن هذا الحي اكثر من أربعين ألف مواطن

لذلك اقترح على معالي وزير الصحة فتح مركز صحي للضرورة الماسة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / الدكتور عبدالرزاق طييشات

٧. اقتراح برغبة رقم (١٣٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس بشأن وضع محطات تنقية في المستشفيات الخاصة لتلافي مشكلة تلوث



هكذا من المأهول

المياه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : حيث انه تبين علمياً تلوث المياه من المياه الجوفية من محطات التنقية بشكل عام ومن النفايات الصناعية بشكل خاص وحيث ان المياه هي عنصر حياة او موت للإنسان في الأردن فقد اتخذت اجراءات حكومية كثيرة لتنقية المياه العادمة من الصناعات وغيرها الا انه فات الاجراءات الحكومية الادوية والسموم التي تستعملها المستشفيات الخاصة ويتم مزجها بالمغاسل والمياه العادمة الخارجة من هذه المستشفيات مما يسبب تلوث المياه التي تصل الى السدود وبشكل خاص سد الملك طلال ولذلك نرجو من الحكومة - وزارة الصحة - اتخاذ الاجراءات اللازمة مع المستشفيات الخاصة لوضع محطات تنقية في هذه المستشفيات بقصد تلافي هذه المشكلة مع الاحترام .

أرجو التكرم بقبول فائق الاحترام

النائب / حماد ابو جاموس

٨. اقتراح برغبة رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن ايصال الخدمة الهاتفية الى منطقة القادسية في حي المشيرة / ماركا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : تعاني منطقة القادسية في حي المشيرة / منطقة ماركا الشمالية والواقعة جنوب جبل فيصل غرب شركة المنظفات الكيماوية من عدم وجود اعمدة للهاتف وتوصيل الخدمة الهاتفية .

نرجو من معالي وزير المواصلات / السلكية واللاسلكية اتخاذ الاجراءات السريعة مع ذوي العلاقة وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / حماد ابو جاموس

٩. اقتراح برغبة رقم (١٣٢) تاريخ ١٩٩٤ / ٢ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي ، بشأن انشاء مبنى لمديرية الاتصالات في الرمثا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : انشاء مبنى لمديرية الاتصالات لكي تخدم الرمثا ولواءها كونها لا يوجد مثل هذا البناء في الرمثا على الرغم بان قطعة الارض متوفرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / فواز الزعبي

١٠. اقتراح برغبة رقم (١٣٣) تاريخ ١٩٩٤ / ٢ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي بشأن انشاء مبنى لمركز تنمية المجتمع المحلي للواء الرمثا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : انشاء مبنى لمركز تنمية المجتمع المحلي للواء الرمثا ومؤسسة اجتماعية تهتم بالمعاقين خاصة ، فئة الاعاقة العقلية المتوسطة والبسيطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / فواز الزعبي

١١. اقتراح برغبة رقم (١٣٤) تاريخ ١٩٩٤ / ٢ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن العمل على انارة الشارع الرئيسي لمنطقة القادسية / ماركا الشمالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية



هكذا من الأشغال

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تعاني منطقة القادسية في حي  
المشيرة / منطقة ماركا الشمالية والواقعة  
جنوب جبل فيصل غرب شركة المنظفات  
الكيمياوية يعانون من عدم ائارة الشارع الرئيسي  
لعدم وجود اعمدة كهربائية .

نرجو من وزير الطاقة اتخاذ الاجراءات  
السريعة مع ذوي العلاقة بخصوص مشروع  
كهربية الريف او شركة الكهرباء وائارة تلك  
المنطقة وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / حماد ابو جاموس

١٢. اقتراح برغبة رقم (١٣٥) تاريخ ٢/٢٦ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة المهندس حماد ابو  
جاموس ، بشأن انشاء مدرسة ابتدائية في  
منطقة القادسية / ماركا الشمالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تعاني منطقة القادسية  
في حي المشيرة / منطقة ماركا الشمالية  
والواقعة جنوب جبل فيصل غرب شركة  
المنظفات الكيماوية من قلة المدارس حتى  
الابتدائية .

نرجو من معالي وزير التربية والتعليم  
اتخاذ الاجراءات اللازمة بدراسة الواقع  
التعليمي واتخاذ الاجراءات السريعة بمعالجته  
ولو في حدوده الدنيا بانشاء مدرسة ابتدائية  
وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / حماد ابو جاموس

دولة رئيس المجلس : هل تقبلون احالة  
كاملة الى اللجنة الادارية ؟  
الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة  
الرئيس .

المواد : ٢٤ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ،  
٦٣ ، من القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة  
١٩٧٨ ( قانون الضمان الاجتماعي ) .

الاسباب الموجبة

اولاً : لأن نسبة احتساب راتب الشيخوخة  
متدنية جداً ، لا توفر للمشارك وأسرته حياة  
كرمية ، والفرق الكبير بين مستوى ما كان  
يتمتع به هو وأسرته من دخل قبل تقاعده وبين  
حاله بعد تقاعده هذه النسبة المتدنية تجعل  
المشارك بحاجة الى الى اشتراك فعلي مدته  
(٣٧ر٥) عام حتى يصل الى الحد الأقصى  
المسموح به أما في حالة الاشتراك لمدة عشرة  
أعوام فلا يزيد تقاعده مع ثلاثة معالين على  
(٢٤٪) من متوسط الأجر الشهري .

ثانياً : لأن تحديد راتب تقاعد الاعتلال بسبب  
العجز ورواتب تقاعد الوفاة هي أدنى بكثير من  
راتب تقاعد الشيخوخة فضلاً عن أن نسبة  
٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري فيها إجحاف  
كبير بحق من بلغ اشتراكهم في الضمان اكثر  
من (٢٥) عاماً :

ثالثاً : لأن تمويضات الدفعة الواحدة التي  
تصرف لمن تنتهي خدماتهم قبل استحقاق  
راتب التقاعد هي اسوأ مما سبقها .

رابعاً : لأن نسبة النفقات الى الايرادات هي  
بحدود (٢٥٪) ، وأن صافي الوفر حتى  
١٩٩٣/١٢/٣١ من الاشتراكات واجمالي  
الاستثمارات (بالقيمة السوقية ) وعوائلها لا

بالنسبة للاقتراح رقم (١) المقدم من  
الزميل فواز الزعبي اعتقد انني اوافق على  
محتوى هذا الاقتراح ، الا ان هذا الاقتراح  
يتطلب تعديل قانوني ، قانون ضريبة المغادرة ،  
فأعتقد ان مكانه اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : الدكتور نزيه اذا  
تكرمت هذه كلها تحال بشكل تلقائي الى  
اللجنة الادارية وهكذا فعلنا في السابق ولن  
نبحثها بنداً بنداً ، فهل نوافقون على احوالها  
على اللجنة الادارية ؟

موافقة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

(٥) الاقتراحات بقوانين :

١. اقتراح بقانون رقم (٨) تاريخ  
١٩٩٤/٢/٢٢ ، مقدم من (١٢) نائباً ،  
بشان تعديل القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة  
١٩٧٨ ، قانون الضمان الاجتماعي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،  
نحن النواب الموقعين ادناه ، نطلب

عرض الاقتراح بقانون التالي على المجلس  
الكريم ، آمين إقراره .

موضوع الاقتراح بقانون : تعديل

هكذا من الأشغال

تقل عن (١٤٠٠) مليون دينار .

خامساً : لأن النسبة المقترحة في زيادة نسبة مساهمة العامل وصاحب العمل تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها بشكل أفضل من السابق .

سادساً : لأن ارتفاع تكاليف المعيشة منظر اليه في نص المادة (٦٣) من القانون بشكل مطلق جوازياً لا وجوبياً ، ولذلك جاء اشتراط ان يكون دورياً في كل خمس سنوات مرة على الأقل .

سابعاً : لأن الذين يتقاضون رواتبهم خزينة الدولة وفق نظام الخدمة المدنية او الامنية او العسكرية فضلاً عن أنهم احسن حالاً من الحاضرين لمظلة الضمان الاجتماعي ، فقد حصلوا على الزيادة منذ ١٩٧٨ اكثر من مرة وأخيرا سلم الرواتب الجديد والزيادة في التقاعد وغلاء المعيشة ايضاً ، مع أن الجهد واحد .

ثامناً : لأن كثيراً من الأمور قد طرأت منذ صدور هذا القانون من ارتفاع تكاليف المعيشة ، وتشريعات تحكم العمل والعمال وغيرها مما يستدعي تعديله .

تاسعاً : ولأن دولاً عربية وأخرى نامية تتشابه ظروفها مع ظروفنا قد أجرت تعديلات على قوانين الضمان لديها بما يكفل رفع النسب التي تعطى للمتقاعد عن شيخوخة أو إعاقة أو لوزرة المتوفى .

اولاً :- المادة : (٢٤) - البند (١) من الفقرة (أ) .

النص الاصلي : ( ١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل وحده بواقع (٢٪) من أجر المؤمن عليهم الذين يعملون لديه ) .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من (٢٪) الى (٣٪) .

ثانياً : المادة (٤٠) - الفقرتان أ ، ب

١- النص الاصلي للفقرة ( أ ) : الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع (٨٪) من أجور عماله .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من (٨٪) الى (١٠٪) .

٢- النص الاصلي للفقرة (ب) : الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع (٥٪) من أجور العمال على ان لا يقل الاشتراك الشهري للعامل عن (٥٠٠) فلس .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من (٥٪) الى (٦٪) .

ثالثاً : المادة (٤٣) الفقرتان ب ، ج

١- النص الاصلي للفقرة (ب) : يحسب راتب التقاعد بواقع جزء من خمسين من متوسط الأجر الشهري الذي أتخذ أساساً لتسديد اشتراك - المؤمن عليه خلال الستين

الآخرتين أو مدة الاشتراك أن قلت عن ذلك ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك بحد أقصى قدره (٧٥٪) من ذلك المتوسط .

التعديل المطلوب :

أ- زيادة النسبة التي تعطى من متوسط الأجر ورفعها من (٢٪) الى (٤٪) .

ب- رفع الحد الأقصى المسموح به من (٧٥٪) الى (٨٠٪)

٢- النص الاصلي للفقرة : ( ج )

(( يزداد راتب تقاعد الشيخوخة بمقدار (١٠٪) للشخص الأول الذي يتولى المؤمن عليه إعالة ومقدار (٥٪) منه لكل من الشخصين الثاني والثالث اللذين يعيلهما )) .

التعديل المطلوب :

أ- رفع نسبة المعال الأول من (١٠٪) الى (١٥٪) .

ب- اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ج ) . (( بحيث لا يتجاوز الراتب التقاعدي وزيادات المعالين في مجموعها (١٠٠٪) من متوسط الأجر الشهري )) .

رابعاً : المادة : (٤٥) البنود : (١ ، ٢ ، ٣) من الفقرة ( أ ) .

١- النص الاصلي للبند (١) من الفقرة ( أ ) :

١- (١٠٪) من متوسط الأجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة أقل من (٦٠) شهراً .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من (١٠٪) الى (١٢٪) .

٢- النص الاصلي للبند (٢) من الفقرة ( أ ) :

٢- (١٢٪) من متوسط الأجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة (٦٠) شهراً وتقل عن (١٢٠) شهراً .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من : (١٢٪) الى (١٥٪) .

٣- النص الاصلي للبند (٣) من الفقرة ( أ ) :

٣- (١٥٪) من متوسط الأجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة (١٢٠) شهراً أو أكثر .

التعديل المطلوب : رفع النسبة من (١٥٪) الى (١٨٪) .

خامساً : المادة : (٤٨) النص الاصلي :

(( يحسب كل من راتب تقاعد الوفاة ورواتب اعتلال العجز الكلي أو الجزئي بنسبة (٥٠٪) من متوسط أجر الشهر الذي سدد على أساسه الاشتراك خلال السنة الأخيرة ويشترط في ذلك أن يزداد راتب اعتلال العجز الكلي

الطبيعي بنسبة (٢٥٪) منه إذا كان المؤمن عليه مضطراً بسبب إصابته للاعتماد على من يعينه على مباشرة حياته اليومية بشهادة المرجع الطبي المعين من المجلس .

التعديل المطلوب : جعل المادة (٤٨) فقرتان ( أ ) ، ب ، ويجري شطب بعض العبارات وتصبح على النحو التالي :

أ- يحسب كل من راتب تقاعد الوفاة وراتب اعتلال العجز الكلي ( والجزئي وفق طريقة احتساب راتب تقاعد الشيخوخة بحد أدنى قدره (٥٠٪) من متوسط الأجر الشهري ، وبعامل المعالون في الزيادة معاملة المعالين لأصحاب رواتب تقاعد الشيخوخة أيضاً )

ب- يزداد راتب اعتلال العجز الكلي الطبيعي بنسبة (٢٥٪) منه إذا كان المؤمن عليه مضطراً بسبب إصابته للاعتماد على من يعينه على مباشرة حياته اليومية بشهادة المرجع الطبي المعين من المجلس .

سادساً : المادة : (٩٣)

النص الأصلي : يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس والمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى أو الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بناء على توصية المجلس )

التعديل المطلوب : إضافة العبارة التالية

في آخر المادة : (( بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة مرة كل خمس سنوات على الأقل )) .

التاريخ ١٤١٤/٩/١٠ هـ ١٩٩٤/٢/٢٠ م

(١) ذيب أليس

(٢) عبدالله اخوان شديدة

(٣) محمد الحنيطي

(٤) عديموسى النهار

(٥) همام سعيد

(٦) عبدالعزيز جبر

(٧) حمزة منصور

(٨) النائب سليمان سلامة السعد

(٩) النائب الدكتور احمد الكولفي

(١٠) د. محمد عويضة

(١١) احمد الكساسبة

(١٢) ضيف الله المومني

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس

أنا مع إحاطته الى اللجنة القانونية لكنه ذو بعد مالي ، أنا لا اعرف اذا كان هنالك اي قانون ليس له بعداً اقتصادياً او مالياً وبالتالي

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالباقي .

السيد عبدالباقي جمو : هذا الاقتراح اصلاً يحتاج الى تعديل يقدم مع الاقتراح من الاخوة النواب المقترحين ثانياً مهمات اللجان واضحة في مواد النظام ، اللجنة المالية ووظيفتها تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بزيادة الودادات او النفقات او تنقيصها والنظر في الاقتراحات المختصة في الموازنة والشؤون المالية .

ولذلك اي قانون لا يؤدي الى تزييد او نقصان في الموازنة ليس من مهمة اللجنة المالية ، ولكن لا مانع ان يتعاون كلا الطرفين او كلا الفريقين في دراسة اي قانون يحال على احدى اللجان ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان مهو اصلاً القانون الاصلي موجود في اللجنة القانونية لدراسته وهذا اقتراح بتعديل قانون وكل الاقتراحات بقوانين تحول الى اللجنة القانونية ، يعني شغلة واضحة ، السيد علي ابو الراغب .

السيد ابو الراغب : لا اعتقد ان هنالك منافسة بين اللجنة المالية واللجنة القانونية ، المطروح ان يكون هناك تعاون للمصلحة العامة حيث يكون هنالك اراء متكاملة تخدم المصلحة العامة ، فأني قانون يحول الى اللجنة القانونية ويكون الاخوة هناك بحاجة الى

حسب المنطق الذي يقول ان القوانين ذات البعد المالي او الاقتصادي يجب ان تحول الى اللجنة المالية على هذا المنطق يجب ان نحيل كافة القوانين الى اللجنة القانونية ، وان تبقى اللجنة القانونية فقط للقوانين التي تتركز اليها تزييداً فالترقيق اصطلاح تمتت على الزميل الفاضل ان لا يستعمله والقانون لم يتركز كما قبل وانما احيل بشكل قانوني دولة الرئيس واللجنة القانونية لا تسرق القوانين دولة الرئيس وانما بحث القانون بحضور الوزيرة المختصة .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الكريم نحن نتكلم بهذا الموضوع .

السيد عبدالكريم الدغمي : هذا له بعد اقتصادي فحسب المنطق الذي ساد يجب ان يحال الى اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : السيد بسام حلايين .

السيد بسام حلايين : شكراً سيدي الرئيس .

انا اوافق على تحويل هذا المشروع و مشروع التعديل الى اللجنة القانونية وهذه مناسبة كي نذكر الزملاء الاعزاء في اللجنة القانونية بضرورة ان يناقش موضوع الضمان الاجتماعي لان هناك قضايا عديدة بحاجة الى اصلاح وتطوير في هذا القانون ، شكراً .



اي خبرات ان دعم فالمالية تدعم ذلك وبالمقابل المالية ايضاً عندما يلزمها دعم تطلب القانونية اما ان تبدأ تتنافس على القوانين كأنها توزيع ارباح ، فأرجو ان لا يكون هذا الغرض من النقاش نحن هنا للتعاون والوطن ينتظر إنجازات متعادلة ومتوازنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الان تحول الى اللجنة القانونية .

موافقة . موافقة . البند التالي .

السيد الامين العام :

٢. اقتراح بقانون رقم (٩) تاريخ ٢٦/٢/١٩٩٤ ، مقدم من (٤٩) نائباً ، بشأن الغاء الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٧٣ قانون مزاولة مهنة الصيدلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الافغم

اقتراح بقانون :

استصدار تشريع بالغاء نظام المسافة في قانون مزاولة مهنة الصيدلة ، وذلك لمنع احتكار هذه المهنة من قبل فئة قليلة من الصيادلة ، ومحاربة البطالة المتفشية بشكلها المطلق والمقنعة بين أبناء هذه المهنة ، ومن ثم فتح الباب امام جميع الصيادلة الذين استوفوا شروط مزاولة المهنة من مزاولة مهنتهم وحققهم في فتح وتملك صيدلياتهم في المكان المناسب دونما

- (١٩) حاتم الغزاوي
- (٢٠) توفيق كريشان
- (٢١) د. احمد الكوفحي
- (٢٢) بدر الرباطي
- (٢٣) ضيف الله المومني
- (٢٤) عبد المتعم أبو زلط
- (٢٥) الدكتور محمد الزين
- (٢٦) الدكتور عوض خليفات
- (٢٧) سمير حباشنة .
- (٢٨) محمود هويل
- (٢٩) احمد الكساسبة
- (٣٠) جمال الخريشة
- (٣١) صالح شعواطة
- (٣٢) عبدالكريم الدغمي
- (٣٣) عبدالله النصور
- (٣٤) راتب السعود
- (٣٥) الدكتور أحمد القضاة
- (٣٦) لواز الزعبي
- (٣٧) مفلح اللوزي
- (٣٨) سعد المزور
- (٣٩) نادر الظهيريات

- (٤٠) د. عبدالجيد العزام
- (٤١) د. فرح الرضي
- (٤٢) نواف القاضي
- (٤٣) ابراهيم سمارة
- (٤٤) طه الهبابة
- (٤٥) د. عبدالجيد الأقطش
- (٤٦) بسام حدادين
- (٤٧) لياض جزار
- المادة المقترح الغائها.
- شطب الفقرة ب - من المادة (٢) من نظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٧٣ وما جرى عليه من تعديلات ، والتعويض عنها + ( على ان لا يسمح في البناء الواحد لأكتر من مؤسسة صيدلانية واحدة ) .
- نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
- وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥/٤/١٩٧٧ تأمر بوضع النظام الآتي :-
- نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٧
- نظام معدل لشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة والمستودعات
- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل

هكذا من المأهول

لنظام الشروط والمواصفات الفنية للصيديات العامة والمستودعات لسنة ١٩٧٧ ( ويقرأ مع النظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلقى نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- ان تكون المسافة بينها وبين اية صيدلية قائمة اربعين متراً على الاقل في المناطق التجارية المركزية والطولية ومائة وعشرين متراً على الاقل في المناطق الاخرى وتحدد المسافة في الحالتين بقياسها بين اقرب نقطتين من المرقعين على الشارع العام .

- المادة المطلوب شطبها لتحقيق العدالة -

١٩٧٧/٥/٤ الحسين بن طلال

وزير العدل : احمد عبدالكريم الطراونة .

وزير السياحة والآثار : غالب بركات .

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : الدكتور عبدالسلام المجالي .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع : مضر بدران .

وزير التعمين ووزير الزراعة بالوكالة : مروان القاسم .

وزير الاوقاف واليؤون والمقدسات الاسلامية :

كامل الشريف .

وزير العمل : عصام المجلولي .

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية : حسن ابراهيم .

وزير الثقافة والشباب ووزير الاعلام بالوكالة : الشريف فواز شرف .

وزير الشؤون البلدية والقروية : ابراهيم ايوب .

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة : عبدالرؤوف الروابدة .

وزير الداخلية : سليمان عرار .

وزير النقل : علي سحيمات .

وزير الاشغال العامة : سميد بينو .

وزير المالية : محمد الدباس

وزير الصناعة والتجارة : نجم الدين الدجاني .

دولة رئيس المجلس : السيد منصور .

السيد منصور بن طريف : الاخوة النواب الكرام اما وقد ظهر من خلال جدول الاعمال ان المقصود هو تعديل نظام وليس اقتراح بقانون او تعديل قانون فهذا يتعارض مع المادة (٤١) من النظام بل وفوق ذلك نكاد ان نصل الى مخالفة الدستور والذي يحصر مقدار الانظمة وتعديلها لمجلس الوزراء ، لذلك اقترح ان يسحب هذا الاقتراح ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً دولة الرئيس .

ان كان هناك مخالفة للدستور فأنني مع اقتراح الزميل الاخ منصور بن طريف حول ذلك ولكن اذا كان هناك توجه لاحالة قانون مزاوله مهنة الصيدلة الى اللجنة القانونية لأنني ممن وقع على هذا الطلب فأنتي ارجو ان يحال الى اللجنة القانونية واللجنة الصحية لدراسة هذا الأمر لانه سبق وان احيل الى القضاء وكان هناك حكم من القضاء حول هذا الأمر وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي اريد ان ازيد زميلي الاستاذ منصور بن طريف بان في هذا الاقتراح مخالفة دستورية على مبدأ فصل السلطات نحن نتدخل في القوانين ونقترح تعديلها وليس لنا بعلاقة بالانظمة الا من وجهة المراقبة السياسية بوليس من المراقبة القانونية . وبالتالي فأن هذا الاقتراح مخالفاً للدستور وللنظام الداخلي ولا ادخل في محتواه ، قد يكون لي رأي في محتواه لكنه حيث حيث الشكل لا يجوز قبوله من حيث المبدأ كاقترح تعديل قانون ، ولذا اقترح ان لا يتخلل به مخالفته لاحكام الدستور والنظام

الداخلي للمجلس . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً سيدي الرئيس .

عفواً على ما تفضل به الزملاء فأن هذا الاقتراح ايضاً مخالف للديمقراطية على قاعدة ان تعديل الانظمة هو من ولاية الهيئات للنقابات بمعنى ان هذا الامر من ولايه ومن صلاحية ويجب ان تبثه الهيئة العامة لنقابة الصيدلة ثم تقدم توصيات به الى مجلس الوزراء ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

كفاني الاخ محمد داودية بالرد هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً دولة الرئيس ، انا اختلف الزملاء الذين ذهبوا الى مخالفة هذا الاقتراح الى الدستور ، انا كسلطة تشريعية صحيح تتعامل مع القوانين ولا تتعامل مع الانظمة ولكن الذي يتعامل مع القوانين اذا رأى خلل في الانظمة

التي هي من صلاحيات السلطة التنفيذية فله ان يوجه تلك السلطة الى ذلك المسف او ذلك الظلم او ذلك التجاوز في مثل هذه الانظمة ، انا لا ارى في الاقتراح المقدم من (٤٩) نائباً تجاوزاً للدستور او مخالفاً له وانما يعبر تعبيراً صريحاً وواضحاً عن خلل موجود في هذا التشريع الذي هو النظام يوجه المجلس من خلال هذا العدد الكبير من نواب الحكومة الى الغاء المسافة بين الصيديات لأن في ذلك اعتقاد لدى بعض النواب انه يشكل امتيازاً او حماية لبعض اصحاب المصالح ، وليس فيه تدخل لا في النقابات ولا في السلطة التنفيذية فهو تعبير صريح عن رغبة هذا المجلس بتعديل النظام من قبل السلطة التنفيذية لينفي اثر احتكار المسافة بين الصيديات التي وردت في ذلك النظام ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .

كنت اود ان اقول ما قاله الدكتور عبدالله المكايلة ، ولذلك انا ارى ان رغبة (٤٩) نائباً نشأت من حاجة ملحة ، ولذلك يمكن ان يحال الى الحكومة لتعديل هذا النظام . شكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي نقطة نظام .

السيد عبدالباقي جمو : الواقع ارى من اجل ايجاز ان يقرأ احدنا المادة في النظام ، حتى لا يناقش وتكون مناقشته اصلاً مخالفة للنظام ، المادة (٤١) في النظام يقول بوضع قانون او تعديل قانون والمجلس لا علاقة له مطلقاً في تعديل النظام ولا يجوز له ان يتدخل .

هؤلاء يطلبون تعديل مادة كلها في النظام ولذلك النظام لا يعدل في مجلس النواب ولا يشترك مجلس النواب في وضع الانظمة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة الرئيس الواقع ان الجدل بان المجلس ليس له الصلاحية في تدخل الانظمة فهذا يعني انا اذا راينا نظاماً هذا النظام يكون صحيحاً في حق اي جهة ما لا نتدخل في ذلك وهذا غير صحيح وغير وارد . اما الكيفية التي يطلب فيها تعديل ذلك النظام فشيء آخر اما من حيث المبدأ للمجلس ان يتدخل في كل شيء من باب الرقابة فلذلك انا اقترح ان يحال هذا الموضوع الى الحكومة لانه نظام صادر عن الحكومة بأي وسيلة كانت حتى يعدل حسب طلب الاعضاء الموقعين على الطلب . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد مفلح الرحيمي ، يا اخوان كثر الكلام على هذا

للموضوع نريد ان نصوت عليه ، السيد مفلح السيد مفلح الرحيمي : هناك في الجلسة قبل الماضية اقتراح مقدم من (١٦) زميل مشابه لهذا الاقتراح ، وتم بالاتفاق على سحب الاقتراح لانه مخالف قانونياً ودستورياً فأنا اقترح هنا سحب هذا الاقتراح ايضاً لانه مخالفة دستورية واضحة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : اقترح الحل التالي ، انا من الموقعين على هذا الاقتراح ومن المؤكد بانه غير دستوري وغير قانوني ، فارجو من الاخ زميل نزيه عمارين ان يحوله الى اقتراح برقية وليس اقتراح بقانون لانه ليس قانون ، وانا كموقع أويد والزميل نزيه عمارين لايد وارجو صرف النظر عن بحث هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : النظام الذي يجري الحديث عنه مرتبط بقانون ، صحيح لا بحق لمجلس النواب ان يعدل نظام ، لكن يستطيع صياغة طلبه بأن يعدل قانون مزاولة مهنة الصيدلة . بحيث تتضمن المادة تمنع وجود مثل هذه الفقرة او مثل بهذه الاباحة الفقرة (و) وايضاً في قانون نقابة الصيادلة الفقرة التي تشير الى موضوع تنظيم النقابات في الدستور هي الفقرة (و) من المادة (١٣) تقول « تنظم ضمن

### حدود القانون »

معناه تنظيم النقابات يجب ان يكون بقانون واذن يحق للسلطة التشريعية ايضاً اذا وجدت في قانون مزاولة الصيدلة ، قانون بنقابة الصيدلة ايضاً ان تعدل فيه .

المطلوب اعادة صياغة الاقتراح لتعديل اي بنود في القانونين سمحت بايجاد الفقرة (و) .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراحان الاول بتحويل هذا الى اقتراح برغبة وهذا من حق الموقعين فقط وليس من حق المجلس ان يحول بند الى بند آخر ، لذلك لا نستطيع ان نصوت على هذا الامر الآن إلا اذا تقدم الموقعون مرة اخرى بأقتراح برغبة هناك اذن بقي اقتراح واحد وهو رد هذا الطلب وارجو التصويت على ذلك .

من يوافق على رد هذا الطلب ؟ لتحويله الى اقتراح برغبة ، طبعاً هذا من حق الموقعين مرة اخرى رده لتحويله الى اقتراح برغبة .

اذن يعاد الاقتراح ويترك للموقعين لتحويله لاقتراح برغبة ، وشكراً .

البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

(٦) الاستماع الى بيان الحكومة حول اوضاع الملكية الاردنية بناء على طلب المناقشة رقم (٥) والمقدم من (١٦) نائباً ومناقشته .

هكذا من المأهول



هكذا من أهل

دولة رئيس المجلس : معالي وزير النقل  
تفضل .

معالي وزير النقل :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، اصحاب السماحة  
والمعالي والسعادة والنواب الكرام نشكر  
مجلسكم الكريم الذي اتاح للحكومة عرض  
هذا البيان الخاص بأوضاع الملكية الاردنية والتي  
هي جزء من بيان هذه الدولة والتي ما زالت  
تعمل ضمن اطارها القانوني كمؤسسة وطنية  
عامة في مرفق النقل الجوي ووفق قانونها رقم  
١٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته . تعلمون أيها  
السادة الكرام بأنه تأسست الملكية الاردنية  
بموجب توجيه ملكي سام لتلبي حاجات  
الاردن الاستراتيجية للنقل الجوي باعتباره بلداً  
داخلياً يحتاج لنقل وطني قوي يربطه بالعالم  
الخارجي من خلال شبكة وطنية منتظمة  
وواسعة يمكن الاعتماد عليها في كل الأوقات  
وقد مرت بالأردن ظروف صعبة وطائرة كان  
آخرها ازمة الخليج تأكد خلالها الاستراتيجية  
للمؤسسة كوسيلة وحيدة لربط الأردن بالعالم  
الخارجي ولا بد للقول بان المؤسسة قد واجهت  
منذ تأسيسها عدد من المشاكل والتحديات  
الكبيرة التي نجمت عن ظروف مختلفة ومتباينة  
في المصدر والأثر ، وقد اسهمت هذه كلها في  
تراكم الخسائر السنوية والتي وصلت في نهاية  
عام (١٩٩٣) الى حوالي (١٤٣) مليون دينار ،

وتقرر مجموع ارصدة المؤسسة في الوقت  
الحاضر الى حوالي (٥٣٤) مليون دينار وذلك  
دون حساب الارصدة المعنوية ومنها الشهرة  
والامتيازات وخطوط النقل الجوي التابع لها .

بقدر كان رأسمال المؤسسة المدفوع عند  
تأسيسها (١) مليون دينار ، ولما وقعت حرب  
(١٩٦٧) ودمرت للشركة طائرتان تدخلت  
الحكومة وقامت بتحويلها من شركة الى  
مؤسسة عامة بموجب القانون رقم (١٠) لسنة  
١٩٦٩ برأسمال قدره (٦) مليون دينار .

وبقي رأسمال المؤسسة ضعيفاً نسبياً  
حيث لم يتجاوز (٢٠) مليون دينار مما ارغمها  
على الاقتراض لتحويل عملياتها وموجوداتها .  
في عام ١٩٨٨ واجهت المؤسسة  
ضغطاً كبيراً على سيولتها عند انخفاض  
قيمة الدينار وذلك لأن زيادة قيمة التزاماتها  
الاجنبية بالدينار عمق مشكلة السيولة لديها  
وارغم المؤسسة الى الاقتراض الجاري للمدين  
المكلف .

وايان ازمة الخليج واجهت المؤسسة  
صعوبات تشغيلية تمثلت في نقص اعمالها  
وتعطّل الكثير من خطوطها وضعف حركة  
النقل عامة من المنطقة واليهاء ولذلك واجهت  
المؤسسة ازمة جديدة اثرت على عوالبها  
ودخلها مما خلق نقصاً اضافياً في السيولة لديها  
ودفعها مجدداً الى المزيد في الاقتراض وهكذا  
اصبحت المشكلة الاساسية التي تواجه المؤسسة

هي تدبير التمويل اللازم لمواجهة كلفة  
الاقتراض الذي كان يزيد عن حجم ارباحها  
التشغيلية

دولة رئيس ، النواب الكرام

ان الخيار الذي تتف عنه الحكومة بين  
الحفاظ على مؤسسة وطنية تحمل العلم الاردني  
وتقدم خدمات عديدة في مجال السفر  
والسياحة والتوظيف والترويج للأردن وتوفير  
البديل في الشدائد عندما حوصر هذا البلد  
واغلقت حدوده وبين مقدار ما يجب ان  
يتحملة المجتمع الاردني من كلفة في سبيل  
الحفاظ على هذه المؤسسة الوطنية وأن السؤال  
الذي يبقى قائماً مدى الحفاظ عليها وتحمل  
الاعباء المالية للمؤسسة وانقاذها وإعادة  
توجيهها وتصويب اوضاعها وتقليص الهدر  
في الانفاق الزائد فيها لتبقى هذه المؤسسة  
ونفقاتها المطلوبة في ظل الوضع مبررة لدى  
المجتمع الاردني في ضوء الظروف المالية  
والاقتصادية العامة التي يواجهها هذا البلد  
الصامد .

دولة الرئيس ، حضرات النواب  
المحترمين

اود ان اذكر مجلسكم الكريم بأن  
حساسية هذه الاسئلة ولاجابة السليمة عليها  
تستلزم اوضاعاً اساسية لا يمكن تجاهلها او  
التغاضي عنه وهو ان هذه المؤسسة قائمة وتوفر  
العمل لأكبر من (٥) آلاف مواطن وأنها

ايضاً تستخدم كثيراً من الخدمات والمنتجات  
الاردنية وغير ذلك من العلاقات والروابط  
الاقتصادية ، ولهذا فإن اتخاذ قرار مستنداً الى  
الفطرة الاقتصادية المحضة سيؤدي الى فجوة  
سياسية واقتصادية تفوق في حجمها الكلفة  
الاقتصادية للمؤسسة نفسها .

وأود ان اذكركم ايها السادة النواب  
الكرام بأن استخدام شركات طيران اخرى  
سيرتب على الاردن التزامات مالية كبيرة  
ستدفع بالنقد الاجنبي مقابل خدمات النقل  
الجوي ولا يخفى على مجلسكم الكريم ان  
وضع هذه المؤسسة بأي شكل من الاشكال لا  
يعني المحكمة الاردنية ولا المجتمع الاردني من  
مسؤولية تسديد التزاماتها التي ترتبت عليها  
لمؤسسة عامة وطنية ، ولذلك فإن السؤال الذي  
يبقى امامنا هو ما هي خطة الحكومة المتكاملة  
من اجل مواجهة المشكلة والخطوات العملية  
التي ستتخذها وصولاً الى مؤسسة قادرة على  
التوفيق بين دورها الوطني وكلفتها الاقتصادية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب  
المحترمين ...

ان المؤشرات الرئيسية على حجم  
المشكلة التي تواجهها المؤسسة الاردنية يمكن  
ايجازها بما يلي ...

اولاً / يبلغ مجموع كامل الالتزامات  
والديون المستحقة على الملكية الاردنية .. كما  
هي في نهاية عام ١٩٩٣ حوالي / ٥٧٩ /

هكذا من الأعمال

مليون دينار منها / ٢٥٥ / مليون دينار مقابل استئجار طائرات التي ستؤول ملكيتها مستقبلاً الى المؤسسة ومنها ديون محلية بمبلغ / ٦٩ / مليون دينار لمصفاة البترول الاردنية ومبلغ / ١٦ / مليون دينار لمؤسسة الضمان الاجتماعي وحوالي / ١١٢ / مليون دينار قروض البنوك المحلية . وبالمقابل فان لديها موجودات تقدر بـ / ٥٣٤ / مليون دينار منها موجودات ثابتة بـ / ٣٤٠ / مليون دينار وموجودات اخرى بقيمة / ١٩٤ / مليون دينار .

ثانياً / بلغت الخسائر المتراكمة للمؤسسة في نهاية عام ١٩٩٣ حوالي / ١٤٣ / مليون دينار علماً بأن المؤسسة حققت فائضاً تشغيلياً قدره / ٤٦ / مليون دينار اتفق معظمه على تغطية كلفة فوائد القروض المتراكمة وبقي لديها ولأول مرة منذ عشر سنوات ربحاً صافياً ناتجاً عن عمليات المؤسسة يقدر بـ / ٢ / مليون دينار . وان اسباب هذه الخسائر يعود الى عوامل متعددة منها حرب الخليج وهبوط قيمة الدينار بالاضافة الى ان ضعف رأسمال المؤسسة ادى الى قروض تدفع عنها فوائد متراكمة .

ثالثاً / ان الملكية الاردنية في الوقت الحاضر تستأجر الطائرات التي تقوم بتشغيلها والتي ستعود ملكيتها مستقبلاً للمؤسسة وذلك عند انقضاء عقد الاستئجار كما ذكرت انفاً .

ومن الجدير بالذكر ان مؤسسة الملكية الاردنية قد اتخذت منذ تأسيسها عدداً من القرارات يبيع بعض طائراتها واستبدال البعض الاخر وتنوع طائراتها حسب اجتهادها في ذلك الحين لحاجتها ومتطلبات اسواق الطيران العالمية ولكن القرار الاساسي الذي يستحق وقفة هو ما اقدمت عليه المؤسسة عام ١٩٨٨ عندما واجهت أزمة مالية اعجزتها عن تسديد التزاماتها والوفاء بديونها والمستحقات عليها حينما اقدمت المؤسسة على بيع عشر طائرات من اسطولها بقيمة / ٢٧٨ / مليون دولار سددت منها ما تبقى مستحقاً من اثمانها واستخدمت الباقي لغايات تشغيلية وبالطبع فان حاجاتها التشغيلية اقتضت ان تستعيد استئجار معظم تلك الطائرات مقابل اقساط سنوية يمكن اعتبارها ايضاً اثماناً لاعادة شراء تلك الطائرات عند انتهاء مدة الاستئجار وقد كان هذا القرار في حينه مثاراً للجدل حتى بين المايلين والاقتصاديين انفسهم ولا تستطيع الحكومة في الوقت الحاضر اصدار حكم على جدي ذلك القرار بالرغم من الظروف التي مرت بها المؤسسة كانت اضطرارية وان كانت العملية الكلية يمكن تفسيرها على انه رهن للطائرات مقابل قرض احتاجت اليه المؤسسة ومتى سددت القرض استردت الرهن .

رابعاً / يبلغ مجموع العاملين في مؤسسة الملكية الاردنية / ٥٢٤٩ / موظفاً بخبره / ٢٦٠ / موظفاً من خارج الاردن

وتبلغ فاتورة الاجور السنوية حوالي / ٣٣ / مليون دينار او ما يساوي / ١٣.٥ ٪ من النفقات التشغيلية الاجمالية للمؤسسة وهي نسبة مقبولة بالمقارنة مع شركات الطيران الاخرى .

ان استخدام غير الاردنيين في هذه المؤسسة قد تقلصت عما كان عليه في السابق .. وقد عملت المؤسسة منذ انشائها على توفير الكوادر الوطنية المدربة حتى في اعد المجالات الفنية .. وان اقسام الصيانة والهندسة فيها تعتبر متقدمة جداً بالمقاييس الدولية .. ولكن هناك بعض الخدمات التي لا تلاقى رواجاً كافياً عند الاردنيين مما يدفع بالمؤسسة الى استخدام غير الاردنيين للعمل فيها .. علماً على ان تنوع جنسيات الركاب والمسافرين يقتضي احياناً تنوعاً موازياً الى حد ما في العاملين من الجنسيات الاخرى .

ويجدر التنويه هنا بان عدداً كبيراً من هؤلاء العاملين هم من ابناء الدول العربية الشقيقة .. وتقوم بالمقابل بعض شركات الطيران العربية والدولية بتوظيف اردنيين للعمل لديها .

خامساً / ان اكثر المشاكل التي واجهتها المؤسسة عبر مسيرتها هي اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوسيع والانتشار مما تطلب شراء طائرات جديدة وفتح محطات جديدة في الخارج .

وقد قامت المؤسسة بدراسة خيارات التوسيع واعضبتها لمقاييس الكلفة والمردود وفق معايير . واتخذت قرارات اجتهادية كان منها ما لم يات بالنتيجة المتوقعة ولا بد لنا من الاشارة الى ان هناك بعض المحطات تنشأ لاسباب سياسية تقدر عادة في حينها .

وقد كان هذا السؤال مثار جدل ايضاً فالبعض كان يدافع عن قرارات التوسع لانه ينظر الى المؤسسة من زوايا رسالتها الوطنية وحملها للعلم الاردني الى مختلف بقاع العالم .. بينما رأى الاخرون ان هذا الانتشار ينطوي على كلفة مرتفعة .. وقد اختارت المؤسسة عبر مسيرتها ان تسلك طريق التوسع والانتشار وتبرير ذلك بان الكلفة في المدى القصير ستتطوي على ربح كبير في المدى الطويل .. ولكن الذي حصل لم يبرر ذلك التفاؤل .. فقد تراكمت الديون والعجز المالي .. فأكلت اية ارباح تشغيلية في المدى الطويل .. ومن الصعب حتى على الخبراء ان يعودوا للوراء .. الى ساعة اتخاذ تلك القرارات التوسعية ليحكموا لها او عليها بدقة وامانة .. ومن الواضح ان روح المخاطرة المتعارف عليها في مثل هذه الاحوال قد ميزت قرارات الملكية الاردنية ودفعتها للتوسع معتمدة الى حد كبير على انها مؤسسة عامة تجدد عند الضرورة الدعم المطلوب من الموازنة العامة للدولة .

سادساً / تقدم الحكومة الاردنية اشكالا مختلفة من الدعم بعضها يمكن قياسه رقمياً

كلد من الأعمال

والبعض الآخر لا يمكن قياسه وإن كان اثره لا يخفى على تسهيل مهمة اعمال المؤسسة واستمراريتها .

ومن اشكال الدعم ان خسائر المؤسسة واجبة السداد من قبل الحكومة وكذلك توفير كامل البنية التحتية مثل المطارات والاراضي والابنية وتقوم الحكومة بنفس الوقت بتقديم كافة الكفالات لقروض المؤسسة مما يجعل الخزينة تتحمل هذه القروض في جميع الاوقات .

دولة الرئيس ، حضرات النواب

لا نستطيع القول بأن شركات الطيران في المنطقة او في العالم لا تتمتع باشكال مختلفة من الدعم الحكومي وان معظم هذه الشركات وبخاصة الحكومية منها تعاني من عجز مستمر في موازنتها . فلذلك من الصعوبة القول بأن قرار منح هذه الاعفاءات وتقديم التسهيلات كان قراراً خاطئاً الا بالقدر الذي ساهمت المبالغة في تقديمها في التوسع والمخاطرة . ويجب ان نذكر في هذا المجال ومن باب الانصاف بأن هناك فوائد لا يمكن انكارها تحققت للمجتمع الاردني لكنها لم تنعكس على موازنات المؤسسة منها مثلاً تسهيل حركة الاردنيين من الاردن الى مختلف بقاع العالم وللاردنيين العاملين في الخارج وقد ساهمت هذه التسهيلات في الحركة في سهولة انتقال الاردنيين الى اعمالهم بالإضافة الى جذب التتاج والاضافة من وإلى الاردن ، وكذلك

فان المؤسسة كانت خير معين في الازمات فقد قامت بدور كبير تجاه ابناء الدول العربية الشقيقة عندما منعت شركاتهم من الطيران كما حصل في العراق ولبنان .

وكما تعلمون ايها السادة النواب ان المؤسسة هي المروج الاساسي للسياحة الاردنية والتي تشكل دخلاً بالعملة الاجنبية لنا . ومن الصعب ان تقدر هذه الخدمات الفرضية عشرات الملايين سنوياً لو احتسبناها بعد السنوات لظهرت وبشكل واضح الجوانب الايجابية المحمودة والحسنة .

اني لست هنا في معرض تعداد المزايا ولكنني وددت ان ابين بعضاً منها لاقول ان اخضاع الحكم على هذه المؤسسة لمطلق الرقم المجرّد فقط غير كاف لان الرقم نفسه يعجز احياناً عن اعطاء الحقيقة بكامل ابعادها .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .... ان هذه الحكومة مصممة على ان تبقى مؤسسة الملكية الاردنية في خدمة هذا البلد العزيز وابناؤه وحمل رسالته الوطنية ولكن نريد لها ايضاً ان تكون مؤسسة اقتصادية فاعلة تتمتع بوضع مالي سليم وتكون قادرة من خلاله على رفد باقي القطاعات الاقتصادية بالخدمات التي توفرها بأعلى درجات الجودة وبأدنى كلفة ممكنة .

وبناء عليه فان الحكومة مستمرة في تحويل هذه المؤسسة الى شركة مساهمة عامة

بحسابات وكشوفات تجارية ومالية واضحة ومحددة واتخاذ الاجراءات التشريعية والمالية والادارية المطلوبة لتهيئة الظروف لجعل قرار مجلس الوزراء المتخذ في عام ١٩٩٢ نافذاً ومطبقاً .

واول هذه الاجراءات ستكون تسوية اوضاعها المالية الحالية بحيث تعطى الفرصة مجدداً لكي تبدأ من وضع مالي مريح نسبياً لانه ثبت ان تحميل الشركة المتظرة للاعباء المالية الحالية لن يعطيها الفرصة للانطلاق السليم وحتى بافتراض ان الشركة قد تدار بافضل الاسس واكثرها فاعلية فان عبء المديونية الحالي سيلاحقها لفترة طويلة جداً .

وبما ان الحكومة هي الكافل والضامن لديون المؤسسة فان من الافضل ان تقوم الحكومة بوضع الترتيبات اللازمة بالديون علماً بان ديون المؤسسة الخارجية هي جزء من مجموع المديونية الخارجية للبلد البالغة (٦٠٩) مليار دولار ومن ثم يتم اتخاذ الترتيبات الادارية التي تضمن للشركة المتظرة اداء تشغيلي ومالي جيداً وروابط ومعايير معينة للاداء كما هو مألوف في شركات الطيران الناجحة في العالم .

وفي ضوء ذلك فقد تم تشكيل لجنة خاصة من المختصين والفنيين لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ حددت مهامها على النحو التالي :-

اولاً :- اعداد النظام الاساسي للشركة .  
ثانياً :- تقييم الموجودات والمطلوبات والامتيازات والتسهيلات التي تتمتع بها الشركة .

ثالثاً :- تحديد رأسمال للشركة .

رابعاً :- الاعداد لاجراءات تسجيل الشركة .

خامساً :- وضع جدول زمني لادخال شركاء جدد .

سادساً :- عرض نتائج اعمال اللجنة على مجلس الوزراء قبل تسجيل الشركة .

وقد قامت اللجنة بالدراسات اللازمة واستعانت بشركات استشارية عالمية متخصصة لهذا المجال ومن المتوقع ان ترفع الشركة نتائج اعمالها في شهر نيسان القادم الى مجلس الوزراء حيث سيتضمن تقريرها عدداً من الاقتراحات والحلول الكفيلة لتحسين اداء المؤسسة المالي .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .... اننا نتطلع باستمرار الى التعاون المشترك مع مجلسكم الكريم لمعالجة كافة قضايا هذا البلد العزيز وان الحكومة عازمة بأذن الله على تحقيق الافضل والوصول الى الهدف الوطني المنشود لخدمة كل مواطن وفرد فيها .

اشكركم جزيل الشكر واتمنى لبلدنا العزيز التقدم والازدهار تحت قيادة الملك الحسين المعظم وان يوفقنا الله جميعاً في خدمة



هكذا من الأعمال

هذا الوطن .

(( ربنا لا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا  
واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فأنصرنا على  
القوم الكافرين )) صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي  
الوزير . شكراً لك ، السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : اقترح تحويل بيان  
الملكية الاردنية الى لجنة من لجان المجلس او لجنة  
خاصة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
ذيب .

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس ، نظراً لأهمية  
الموضوع ارجو ان يوزع بيان الحكومة على  
اعضاء المجلس ليستطيع الاخوة النواب دراسته  
وبناقشوه يوم الاربعاء القادم - ان شاء الله -  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سنطلب  
الحظاظ من الحكومة وسنقوم بتوزيعه على  
النواب الزملاء ، الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرضي : شكراً دولة  
الرئيس .

استمعنا الى بيان معالي الوزير واخر ما  
علق في اذهاننا ان هنالك لجنة تقوم بدراسة  
شاملة وموضوعية وتمثل فيها اطراف فيها  
اطراف وجهات مختلفة ، وانا اقترح ان لا  
نحدد يوم الاربعاء او يوم الاحد او اي تعليق  
اخر ، وانما نتنظر حتى يتم اعداد هذا التقييم  
وعندئذ يطرح الموضوع من جديد لأن هذا  
التقييم بالإضافة الى بيان معالي الوزير يمكن ان  
ينير لنا المشكلة جلية . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً دولة  
الرئيس .

في الحقيقة انا احد الموقعين على طلب  
بيان من الحكومة الموقرة حول اوضاع هذا  
المرفق الهام والمعنوي في بلدنا . الا اننا في  
الفترة التي مضت قبل اعداد بيان الحكومة  
اتصلت ببعض الاخوان ممن يقومون الان  
بدراسة هذا الموضوع دراسة وافية لا يخفى لا  
على المجلس ولا على الحكومة سيما وان اوضح  
معالي وزير النقل بكل جلاء تفاصيل كل  
اوضاع هذه الشركة التي تعثرت نتيجة ظروف  
او نتيجة طيش بعض المسؤولين لذلك فان  
الاستمرار في المناقشات والتي اعلنت الحكومة  
رسمياً مسؤوليتها عن نتائج كل ما حصل لهذه  
المؤسسة ، ما هو الا ابطاء ليحث مشروع  
تمادي عليه الزمن ، فانا ارى ان يحال الى

اللجنة المالية وان يؤجل بحث المناقشة فيه وانا  
اجد الموقعين بقناعة ، وان تؤجل بحث المناقشة  
فيه الى وقت اخر بدون تحديد ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ  
عبدالرحيم ، في تلبية .

السيد عبدالرحيم عكور : شكراً دولة  
الرئيس .

لا يختلف اثنان في هذا البلد على اهمية  
موضوع شركة عالية ، هذا المرفق الحيوي الذي  
اخذ من اموال الدولة الحجم الكبير وعلى  
استمرار الحكومات المتعاقبة ، ولا اعتقد ان احد  
مننا لم يسمع ماذا يقول الشارع الاردني عن  
هذه المؤسسة وخساراتها المتلاحقة لماذا ندفن  
رؤوسنا في الرمال ونقول نحال الى لجنة ، ما دام  
ان معالي الوزير ادلى بالبيان لماذا لا يفتح نقاش  
موسع حول هذا المرفق الهام ؟ ويتبين المجلس  
الكرام حقيقة الموقف في هذه المؤسسة و من  
المسؤول عن تراجع ادائها ، من المسؤول عن  
الديون المتراكمة والتي تقوم الحكومة بتسديد  
عجزها حتى يمكن ان يتحسن موضوع اداء  
هذه الشركة من جهة ونصل نحن المواطنين الى  
قناعات ان موضوع هذه الشركة حسم وللمرة  
الاعيرة ، ولذلك اقترح ان يكون موعد المناقشة  
الاربعاء القادم أو الاحد القادم ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
عبد المجيد العزام .

الدكتور عبدالمجيد العزام : اتفق مع  
زميلي العكور بالنسبة لاهمية الموضوع ولاهمية  
الموضوع كونه يتعلق بجوانب مالية وايضاً شيء  
من التسبب عند بعض المسؤولين في المؤسسة  
فانني اثني على ما ذكره الزملاء بتحويله الى  
لجنة مالية ليعتبروا الموضوع بروية وتعمق  
ودراسة وافية ، ثم يقدموا توصيات ويقوم  
المجلس لاحقاً بمناقشة ذلك ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ،  
الحقيقة ان التحويل الى لجان مع احترامي  
لاصحاب الاقتراح بالنسبة الحسنة لكننا فيما نرى  
ان اللجان تميت القضايا والاخوة اعضاء اللجان  
الرئيسية الدائمة في المجلس مشغولون في قضايا  
كثيرة ، البيان طرح للحكومة والطلب قديم  
ولتكن مناقشة عامة بعيدة عن اللجان ، حتى  
المعلومات لو ارادت اللجان ان تبحث انا لا  
اظن انها ستجد المعلومات الكثيرة لاني اشعر  
انه في تعمد في كتم المعلومات وانا اذكر  
الاخوة انا طلبت رسمياً عبر امانة المجلس بعض  
المعلومات عن الملكية الاردنية فرفضوا اعطاء اي  
معلومة .

اظن انه يجب ان يترك المجال لكل واحد  
ان يبحث بطريقة الخاصة واذا كانت اي لجنة  
من اللجان عندها مقدرة ان تأتي باية معلومة  
فتشكر وتقدمها بطريقة فردية ، وشكراً .

هكذا من الأعمال

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس ان هذا الموضوع من الاهمية بمكان لبحثه بحثاً مفصلاً ودقيقاً من جميع النواحي المالية والاقتصادية والسياسية والاعلامية ولذلك ارجو تحويله الى اللجنة المالية لبحثها بحثاً دقيقاً ومفصلاً بالتنسيق مع جميع اصحاب العلاقة بما فيه اعضاء المجلس الكرم الذين يرغبون بالمشاركة في الاجتماعات ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبدالحافظ الشخانية : ان وضع الملكية يؤرق كل مواطن او مسؤول في هذا البلد ولا بد لسمعة هذا المجلس وسمعة هذه الحكومة من اتخاذ خطوات عملية لحل هذه المشكلة التي لم تفهم فقط في زيادة مديونية هذا البلد ، بل تستمر بالاستئذان وعلى حساب الخزينة العامة .

ان تحويل موضوع الملكية للجان انا اعتقد انه ليس فاعل وليس عملي ، انا اعتقد انه لا بد من توزيع بيان الحكومة على اعضاء المجلس الكرم واعطاء مهلة لا تزيد عن اسبوع وتحديد موعد للمناقشة ونأمل من هذه المناقشة ان تخرج بحلول ، وضع حلول نهائية لهذه القصة بأنها تستمر في كثر المال العام وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام .

الدكتور محمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

انا اكرر ان المجلس بدأ يتهجج نهجاً جديداً مخالفاً للنظام الداخلي بموضوع طلب المناقشة المادة (١٠٥) صريحة « يقدم الطلب كتابة الى الرئيس الذي يعرضه على المجلس في اول جلسة لتحديد موعد هذه المناقشة . ويحدد المجلس ميعاداً لذلك بحيث لا يتجاوز عشرة ايام إلا اذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده » .

ولم يرد اي ذكر لموضوع احالته الى اي لجنة من اللجان الموجودة او اللجان الخاصة ولا ادري من أين جيء بقضية احالة طلب المناقشة الى اللجان ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً هذا هو ناقشناه سابقاً ونحن مشينا حسب النظام الداخلي عرضنا الامر ثم حددنا الموعد ونحن بدأنا المناقشة الآن ، كلام معالي الوزير او بيان معالي الوزير هو بداية المناقشة ، هناك استمرار هل يتم المناقشة داخل القبة كما نفعل عادة او يحول الى لجنة تقدم الموضوع وتوصياته ، ثم يعود للمجلس للمناقشة .

لا بد للمجلس ان يأخذ قراراً بهذا الامر يعني هذا اجراء متفق عليه .

الدكتور نادر .

الدكتور نادر ابو الشعر : حقيقة دولة الرئيس اوضاع الملكية معروفة للجميع وهي كانت متعثرة ويقال في الفترة الاخيرة انها بدأت تتحسن ، ولكن النقطة التي اود ان اذكرها هنا هي موضوع خصخصة او انشاء شركة خاصة في الملكية الاردنية وهي الآن تحت قيد البحث والدراسة من قبل الحكومة .

نحن لسنا ضد مناقشة اوضاع الملكية الاردنية ولكن اعتقد انه من الاجدى ان يحال الموضوع الى اللجنة المالية وتم تقوم اللجنة المالية في توصيها ويتم المناقشة بعد ذلك ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان اذا سمحوا لي يعني لاعتدائي لكثير من الاخوة ، شايفكم معلى اسمحو لي فيها ، لكن كل الكلام على نقطتين يا اما يحال الى اللجنة وهناك اقتراح محدد بذلك اللجنة المالية يا اما يحدد موعد او لتجري المناقشة ليس عندنا غير هذين البندين الآن لذلك ، اسمحوا لي هل هناك كلام آخر ؟

طيب . السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : يا سيدي نحن مضبوطين بالوقت ، نحن اذا اردنا ان نحول هذا الحكي على لجان يعني هذا الحكي ان يبقى هذا الموضوع وموضوع التموين وموضوع الزراعة حتى الحريف القادم ، نحن مضبوطين بالوقت ومضبوطين بالوقت ايضاً ، لذلك هذا

الامر لا يتحمل تحويل الى لجنة وبعد اسبوعين ثلاث تأتي لنا بتوصيات وبعدها يكون الدورة العادية انتهت . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هذا نفس الكلام الذي حكيت انا انه ليس عندنا سوى اقتراحين اما مناقشة واما لجنة ، يعني انت رافض ... ، السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس لكون عندنا الملكية شركة مهمة لخدمة الوطن ارى ان المناقشة لا تصل الى نتيجة في هذا الوقت ، انه امر هام ان يحول الى اللجنة المالية للوقوف على النتيجة بعد الدراسة الوافية من اللجنة المالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : نفس الكلام يا اخوان ، السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : دولة الرئيس ، مؤسسة الملكية الاردنية هي ذات طبيعة خاصة تتطلب ان يكون هناك جهد خاص للتعامل مع بيان الحكومة في هذا الموضوع كما يتناول اي بحث او معلومات اضافية مطلوبة لاستكمال البحث حتى يعرض على المجلس الكرم موضوع متكامل حتى تتم مناقشته ، لنخرج شيء ايجابي حول هذا الموضوع الهام او بالعودة الى النظام الداخلي لا اللجنة القانونية ولا اللجنة المالية ذات اختصاص في هذا الموضوع وعليه اقترح ان تشكل لجنة خاصة لهذه الغاية من خبراء

هكذا من المأهول

ومعنيين في هذا الموضوع ونفوض دولتكم  
لأنتقاء هذه اللجنة ونصرت على ذلك  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هناك ثنية ماشي ،  
الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : ان موضوع  
مناقشة مشاكل عالية لها ابعاد اقتصادية  
 واجتماعية وسياسية واعلامية ، عليه ليس  
جديد معاناتها من المديونية ، كل تقارير ديوان  
الحاسبة السابقة كانت تشير الى المعاناة التي  
تعانها هذه المؤسسة الرائدة بغض النظر عن  
المديونية التي جاءت نتيجة ظروف معينة  
برأسمال قليل ، خطوط كثيرة وواسعة وكان  
مجلس النواب السابق وحتى المجلس  
الاستشاري كلهم كانوا يطرقوا لموضوع عالية  
وكانت تخرج بعض الترصيات ، نحن لسنا  
بامتجال ان نناقش هذا المشروع دون ان  
يكون لدينا خلفية معينة لموضوع مشاكل عالية  
اذا بدأنا بالنقاش بهذا الوقت فسندهب شرقاً  
وغرباً وشمالاً وجنوباً لماذا لا ننقح افكارنا من  
خلال لجنة سواءاً المالية او غير المالية في ابراز  
النواحي التي يجب ان تناقش ، وشكراً سيدي  
الرئيس واقترح ان تحول الى اما اللجنة المالية او  
للجنة خاصة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام  
السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة  
الرئيس .

الحقيقة نقطة النظام ذكرها اخي وزميلي  
الدكتور محمد الحاج لكن الرئاسة الجليلية مع  
احترامي تفاضت عنها ، النقاش يتعلق بتبادل  
الرأي بين المجلس والحكومة والموضوع لا  
يحمل التحويل الى لجان لاسباب التي ذكرها  
العديد من الزملاء ، ثم ان الحكومة تتجه كما  
ذكرت في بيانها وفي البيان الوزاري وفي  
الموازنة بانها تتجه نحو تحويل هذه الشركة الى  
شركة مساهمة هل نريد نحن اعاقه عمل  
الحكومة بتحويل عمل هذه الشركة الى شركة  
خاصة ، نحن سنميق اذا كنا لسنا مستعجلين ،  
واذا كنا نريد ان نتنظر واذا كنا نريد ان نضع  
لها لجان واذا نريد ان نتنظر الى الدورة  
الاستثنائية والدورة العادية القادمة الثانية . لكن  
انا ارى ان نتناقش في ذلك بجلده المجلس  
ويدي كل منا رأيه وتأخذ الحكومة ما تراه  
مناسباً لغايات تحويل هذه المؤسسة الى شركة  
خاصة هذا اقتراحي والاخذ بنقطة النظام بأن  
تبادل الرأي مع الحكومة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
محمد المجادات .

السيد محمد المجادات : شكراً سيدي  
الرئيس .

سيدي اقترح ان نتنظر قرارات الحكومة  
الموقرة حول هذه المؤسسة الهامة وما هي الامور

التي تتول إليها هذه الاجراءات ومن ثم يناقش  
اجراءات الحكومة اما ماذا ناقش حالياً تحدثت  
عن موضوع قديم ومشاكل يعرفها الكثير منا  
ومتشعبة فعلينا ان نتنظر اجراءات الحكومة ومن  
ثم تناقش الحكومة على هذه الاجراءات اذا  
كان عندنا اي رأي عليها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : سأقترح ماتفضل  
به الزميل محمد عودة ونحن لسنا في عجلة  
من امرنا فلنتنظر تقرير اللجنة المشكلة وعلى ان  
تضاف الى بيان الوزير المقدم من اللجنة المالية ،  
شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : شكراً دولة  
الرئيس .

دولة الرئيس هناك مواضيع اثرت تحت  
هذه القبة منها موضوع السياسة التموينية  
واحيلت الى لجنة مختصة منها موضوع  
السياسة الزراعية في الاردن واحيلت الى  
اللجنة الزراعية وهذا الموضوع لا يقل اهمية عن  
هذه المواضيع .

فأنا اقترح وكان هناك اكثر من اقتراح  
تحويل هذا الموضوع الى اللجنة المالية وثني على  
هذا الاقتراح ، فاستغفرت لماذا هنا نقطة نظام

وهنا ما في نقطة نظام ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ  
عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً دولة  
الرئيس .

عدالة التوزيع في اعطاء الدور زهدتني  
في الحديث ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد  
عبد الهادي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة  
الرئيس .

اولاً اعتقد ان طلب المناقشة اصلاً كان  
يعني منصب على نقطتين ، الاولى معرفة ما  
يجدث في هذه المؤسسة ومحاسبة القائمين ،  
اعتقد هذا في نية طالبي المناقشة ، والنقطة  
الثانية هي ما هي الاجراءات التي يمكن ان تتم  
لرفع اداء ومستوى وحل مشاكل المؤسسة  
الملكية ، هذان الموضوعان الاساسيان في بيان  
الحكومة وجدنا ان هناك رغبة مؤكدة وسياسة  
واضحة تجاه هذه المؤسسة وفي البيان نفسه  
تقول الحكومة ان هناك شركة متخصصة  
لدراسة وتقييم اوضاع المؤسسة لانه لا اعتقد  
حتى الحكومة قادرة لمعرفة الحسائر الحقيقية  
وتقييم هذه المؤسسة ، المؤسسة بدأت بعشر  
ملايين والآن تتكلم عن (٦٠٠) (٧٠٠)  
مليون ، ما هو التقييم الحقيقي لهذه المؤسسة ؟



هكذا من الأشغال

يحتاج الى خبرة الخبراء وذلك ارجو ان لا نستعجل في اجراء المؤسسة واقترح ان يتم تشكيل لجنة خاصة فيها من المختصين ومتابعة هذا الموضوع مع الشركات التي تقوم الآن بدراسة هذا الموضوع لمعرفة الحقائق وتقديم تقرير لهذا المجلس . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : شكراً سيدي الرئيس .

منذ سنوات ونحن نسمع عن اصلاح في عالية ، انا اعتقد ان الملكية في الوضع الراهن والحكومات المتعاقبة لم تقدر ان تصلح الملكية الاردنية ، هذه تحتاج الى حلول جذرية ومقترحات تبدو مقترحات جذرية .

اقتراحي الثالث انا مع الزملاء الذين ذهبوا ان النظام الداخلي يقول يجب ان نحدد مناقشة ، الالم من ذلك ربما تكون تشكيل لجنة خاصة آلية لهذه المناقشة يمكن ان تكون مسموحة ، الالم من ذلك انه لم يبق دولة الرئيس وقت لهذه الدورة . لذلك اقتراحي المحدد وهو دمج لكل الاقتراحات ان تقوم بتحديد موعد للمناقشة لمناقشة هذه المسألة بحد انتهاء المناقشة يتم تشكيل لجنة من الزملاء الذين ابدوا خلال هذه المناقشة اهتمام ومعلومات وعناية بمؤسسة عالية تكون مهمة هذه اللجنة ان تقدم رأي المجلس مكتوباً الى

الحكومة لاتخاذ القرارات المناسبة بحق هذه الشركة يعني التعديل المقترح ان تأتي اللجنة بعد ان تتم المناقشة وليس قبلها ، ارجو ان نستفيد من عدم الوقت المتبقي واحد وثانياً ان نستكشف الخبرات لدى المجلس من خلال المناقشة من هو المعني من هو الخبير في شؤون الملكية فليأتي الى هذه اللجنة .

تشكيل اللجنة قبل المناقشة سيكون اقرب الى الزاجية او لإختيار ربما غير الموضوعية . شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخواني نحن ما زلنا في نفس الطريق يعني ما في الاحلن ، اما مناقشة عامة او لجنة ، في بعض الاخوان يقترحوا لجنة خاصة وفي بعض يقترح لجنة مالية ، في كل الاحوال لم يبق لدينا الا فترة قصيرة لذلك كل الاقتراحات تستغرق وقت بمعنى اذا قررنا مناقشة عامة تاخذ وقت ، اذا اردتم لجنة خاصة سوف تألفها تريد رئيس ومقرر وتريد تجمع يكون انتهت الدورة . اذا اقتراح الاخ سمير ايضاً نريد ان نعمل مناقشة عامة بعد فترة ثم نؤلف لجنة ونجتمع تكون الدورة انتهت حتى بفترة قريبة لذلك اريد ان اعرض على التصويت الآن لا اما لجنة ، واذا تريدون لجنة خاصة نبدأ فيها ، لجنة خاصة نؤلف لهذا الغرض ونجتمع ونقرر ما نرغب . فمن يوافق على انشاء لجنة خاصة لهذا الغرض ؟ عدوا الاصوات .

السيد الامين العام : ٣٩ من ٧٣ .

دولة رئيس المجلس : ٣٩ من ٧٣ يوافق على انشاء لجنة خاصة وهذا هو قرار المجلس .

السيد خليل حدادين : سيدي الرئيس لجنة خاصة بالتأكيد ، تجربة اللجنة الخاصة بالتموين ، ارجو ان يؤخذ بعين الاعتبار الناس الذين تقدموا بهذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : حاضر ... حاضر يعني فقط نريد انتخاب لجنة خاصة الآن ، نريدوا مكتب الرئيس ومكتب المجلس ينشأ اللجنة الخاصة ؟ رجاء من يرغب باقتراحات يقدمها للامانة العامة ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .

اما وقد اتخذ قرار بتشكيل لجنة انا ارى ان يتم تشكيلها بمشاركة ممثلي الكتل لأننا نعتقد اننا غنياً غنياً واضحاً في تشكيل اللجنة للمعية بمناقشة السياسة التموينية ولذلك الرئاسة الجليلة تدعوا ممثلي الكتل للتشاور على اللجنة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

وهو كذلك ، اذا سمحتوا تأليف اعضاء اللجنة ليس فقط من اعضاء الكتل .

البنك الذي يليه .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

(٧) قرارات اللجان :

أ. قرارات اللجنة القانونية :

١. استكمال البحث في القرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، ولتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين .

( اعتباراً من المادة السادسة والقرار موزع من الجلسة الحادية والعشرين ) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد عبدالكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في القانون المؤقت المادة ٦- أ. يسمح للمالك بالبناء على سطح عقاره المؤجر اذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

قرار اللجنة القانونية

(المادة - ٦ - أ) موافقة كما وردت في القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : الدكتور نادر .

الدكتور نادر ابو الشعر : دولة الرئيس اقترح ان تشطب اذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك ، ويسمح للمالك البناء على

هذا من المأهول

عقاره تحت كل الظروف .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة ان قصد المشرع من وضع اذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك بمعنى ان للمالك قد يكون اجر هذا السطح لنفس المستأجر في المقار ، فاذا كان قد اجره وملكه منفعة ذلك السطح فلا يجوز له ان يأخذ ذلك السطح الا بموافقة المستأجر . ولذلك النص سليم من الناحية القانونية والتشريعية ولا يجوز ان نعطي حقاً لغير طالبه . شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد ان هناك فرق بين هذا البند لاغراض السكن وبين هذا البند لاغراض التجارة أو لاغراض التجارية بشكل عام .

اعتقد دولة الرئيس ان هناك ظروف معينة قد دعت بعض المالكين للتقيد بهذا الشرط وهذا منذ سنوات طويلة ، واعتقد ان هذا البند يرضه الحالي بشكل جواراً على المالك بشكل عام لان هناك شروط جديدة تغيرت وباعتقادي ان البناء على ظهر العمارة رغم الاتفاق على عكس ذلك هو في صالح وفي صالح المالك بشكل عام لذلك انا اقترح

ان تشطب هذه الفقرة وان يبقى الحق موجوداً للمالك لكي يبنى على هذا السطح ، وشكراً .  
دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك اقتراح بشطب اذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

من يوافق على ذلك ؟

السيد الامين العام : ٢٥ من ٦٦

دولة رئيس المجلس : ٢٥ من ٦٦ . لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : ٤٢ من ٦٦

دولة رئيس المجلس : ٤٢ من ٦٦ . اغلبية واضحة .

البند الذي يليه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ب. للمالك الحق في تخلية الدرج المؤجر المؤدي الى سطح عقاره اذا رغب في البناء على ذلك السطح شريطة ان يكون قد حصل على رخصة بالبناء ، وان لا يكون للسطح طريق آخر مساو لذلك الدرج في صلاحيته من جميع الوجوه في الوصول الى السطح وفي هذه الحالة يعطى لمستأجر الدرج على وجه الاستقلال تعويض يعادل اجره خمس سنوات محسوبة

وفقاً للاسس الواردة في هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

(ب) موافقة بعد شطب العبارة التالية :

( وان لا يكون للسطح طريق آخر مساو للملك الدرج في صلاحيته من جميع الوجوه في الوصول الى السطح ) .

اي ان للمالك الحق في التخلية دون الاشارة الى طريق اخر او غير ذلك ، الحق في تخلية بيت الدرج ، وشريطة ان يدفع خمس سنوات .

اللجنة القانونية توصي بالموافقة .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالنعم .

السيد عبدالنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

قضية التعويض الذي يعادل اجرة خمس سنوات الحقيقة هذا فيه غبن وظلم للمستأجر لو افترضنا ان اجرة بيت الدرج سنوياً (٢٠٠) دينار مضمرة في خمس سنوات يساوي الف دينار ، لا تساوي بالنسبة للمساكن اجرة بسطة على الرصيف .

لذلك اقترح رحمة بهؤلاء وبخاصة الذين يعملون ببيوت الدرج عند عبارة والا يكون للسطح طريق اخر مساو للملك الدرج

في صلاحيته من جميع الوجوه في الوصول الى السطح . وفي هذه الحالة يعطى لمستأجر الدرج على وجه الاستقلال تعويض المثل وتشطب العبارة التي بعدها ، تعويض المثل هذه العدالة وهذه الرحمة وهذا الاحترام انسانية الاحترام بهذا الفقير ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة العبارة التي طلبت اللجنة القانونية حذفها اظن ان هذا الحذف غير موفق ما دام يتوفر طريق اخر للمالك ليقوم بالبناء فلا داعي فعلاً ان تتم عمليات حذف هذه العبارة نحن نعرف ان الناس التي يستأجروا بيوت الدرج ناس فقراء ، ولما نقول ناس فقراء بالضرورة في الغالب انهم اصحاب عائلات كبيرة ، وبالتالي حذف هذه العبارة الحقيقة فيه نوع من الجور على هذا الصنف من الناس ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة يا اخوان بيت الدرج كما يعلم الجميع الذي يؤجر على وجه الاستقلال معروف ان بيت الدرج لخدمة الاسطح العليا من البناء ومعروف ان ايجاره يكون على وجه

كلنا من الشعب

المدة المحددة ، وليس كالمأجور الذي ينتفع به الى امد طويل بالنسبة للمأجور الذي ينتفع به الى امد طويل وضعنا نص وجرى عليه خلاف وحديث في الجلسة السابقة ونص موجود في القانون اصلاً بأنه لا يخلو رغم انتهاء المدة ، لكن بيت الدرج لأنه يخدم الاسطح العليا من البناء ويمكن المالك من استقلال عقاره بعد مدة ، بعد ان تحسن اوضاعه يريد أن يبنى ويستثمر عقاره وضعا انه يجوز إخلاء بيت الدرج .

المسألة ليس نظره الى غني او فقير كما قلنا في الجلسة السابقة ، نحن ننظر الى تحقيق العدالة الاجتماعية في القانون وننظر الى تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة في هذا القانون ، ولذلك في شروط ايضاً على المالك التي هي الحصول على رخصة بناء ، فإذا ما حصل على رخصة بناء لا يجوز إخلاء بيت الدرج من اجل تأجير بايجار اغلى ، يعني الذي يعتقد ان هو يريد ان يطلع المستأجر من اجل ان يرميه على الشارع مثل ما يعتقد البعض هذا كلام غير وارد هو يريد ان يخلي المستأجر من اجل ان يستثمر عقاره وهذا من حقه ، ايضاً يجب ان يعطي المستأجر تعويض يعادل اجرة خمس سنوات فهذا كلام ايضاً بحقق عدالة بين طرفي العقد لذلك تقترح اللجنة القانونية الموافقة على قرارها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً دولة الرئيس .

اخالف اللجنة القانونية بشطب العبارة وان لا يكون للسطح طريق آخر مساو لذلك الدرج فأنتي اثبت ما ورد في القانون المؤقت وهي حقيقة مثل ما تفضل الزملاء هذه الشريحة من الناس الذين يستأجرون الدرج هم من الفئات الفقيرة والحقيقة ليستدعي الاخذ بعين الاعتبار ظروفهم واوضاع اسرهم وعائلاتهم ، واثني ايضاً لا اتفق بتعويضه اجر خمس سنوات بل بالمثل لانني اؤكد بما ورد في القانون المؤقت مع تعويض يعادل اجره المثل ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : اقترح اضافة قد حصل على رخصة قانونية وفي السطر الاخير بدل خمس سنوات ، عشر سنوات شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرضحي : شكراً دولة الرئيس .

اورد ان اثني على الاقتراح الذي تقدم به معالي الزميل ارشيدات ، بحيث تترك ما هو تجاري وما هو سكني انا مع هذا النص اذا كان

الدرج في مكان تجاري اما اذا كان للسكن وهو ظلم للمالك ولا حق للمستأجر به ولا حق له بأي تعويض لان هذا وضع لخدمة البناء وما يمكن ان ينشأ من طوابق عليا ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة الرئيس .

قد يكون احياناً قد يكون للمستأجر الحق في استعمال السطح ، وهذا النص قد يحرم ذلك المستأجر بعض الحقوق ولهذا ارى ان يبقى النص كما ورد في المادة الاصلية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً ، انا اثني على بقاء المادة كما كانت في القانون المؤقت مع التعديل على التعويض الحقيقة هناك غبن يعني خمس سنوات لا يكفي ، اقترح تعديل المدة الى عشر سنوات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : التفسير الذي اوردته مقرر اللجنة لماذا إخلاء بيت الدرج عندما قال ان هذا لخدمة البناء ، فهذا البند الذي ينص على وجود وسيلة اخرى لخدمة البناء بنفس القدر هو يؤكد على وجود بقاء هذا النص وليس على حذفه لانه في هذه الحالة الإخلاء

ليس للارتفاع للوصول الى الطوابق الاخرى الإخلاء اما للتأجير بأجرة اعلى او لتحسين وضع البناء فيزيد اجرته بأنه بيت الدرج عنده غير مؤجر ولا ينبغي ان يتم هذا التحسين على حساب مستأجر بسيط فعلاً الذي يستأجر بيت الدرج .

دولة رئيس المجلس : الدكتور احمد القضاء .

« وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهر ثم تم استئناف الجلسة »

دولة رئيس المجلس : الدكتور احمد القضاء .

الدكتور احمد القضاء : شكراً دولة الرئيس .

انا اثني على ما ذهب اليه الزملاء من بقاء هذه المادة كما وردت في القانون المؤقت لانها تحفظ توازن بين حق المالك وحق المستأجر ، لانه في كثير من الاحيان يكون هذا الدرج مصدر رزق لعائلة فقيرة ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال تخليه هذا الدرج ما دام هناك طريقاً مساوياً لهذا الدرج ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .



هكذا من الأشغال

انا اقترح ان تبقى المادة كما هي لكن في موضوع التعويض بفصل بين حالتين اذا كان في موضوع تجاري فيكون التعويض بالمثل حسب نظرة الخبراء كما اقترح الشيخ عبدالمعتم واذا كان في موضوع سكني فبالنص الوارد هنا . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الكروفي .

اصوات : ننتي على ذلك .

الدكتور احمد الكروفي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة انا اجمع الاقتراحات باقتراح واحد محوره مقدار الضرر فاذا قلنا علامات الاستقلال تعويض يعادل الضرر الذي لحق بالمستأجر بتقدير الخبراء فتجتمع كل الحالات لان المحور بالتعويض هو الضرر وتفتي عن المثل وعن السكن .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً دولة الرئيس .

اود ان اذكر الزملاء الافاضل بأن تعديل هذا القانون هو كان لازالة الحث على المستأجر او المالك لذلك انني ارى ما جاء في اقتراح الزميل الدكتور صالح ارشيدات بأنه هو لصالح المؤجر ولصالح المستأجر وشكراً دولة

الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد : المصمم عندما يصمم مبنى سواء تجاري او سكني فإنه يصمم مدخلين للمبنى ، مدخل رئيسي للواجهة الرئيسية ومدخل خلفي للمبنى من اجل الخدمات للمبنى . فوجود مدخل خلفي للمبنى لا يفي بالحاجة الاساسية للبناء لهذا فإن المبنى دائماً ينظر له من الامام والمدخل الموجود من الامام هو المدخل الرئيسي للبناء والمدخل الخلفي لا يفي لأي غاية الا لغايات الخدمات لهذا فأني اقترح تأييد ما جاء في قرار اللجنة القانونية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان نبدأ بالتصويت على الاقتراحات اخر اقتراح قدم للشيخ الكروفي بأن تعدل المادة . بحيث يذكر ان التعويض يعادل الضرر وذلك بتقدير من الخبراء من يوافق على هذا الاقتراح ؟

عفواً معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، يا سيدي مهما كان اتجاه المجلس الكريم في تقدير التعويض فأرجو ان لا نصار الى تبني مبدأ ان يقتدر بواسطة الخبراء ، ان يزاد مثل هذا النص سيني ان الموضوع معزوك للاجتهاد وباب الاجتهاد في هذه النقطة قد يضل في خلوات بيت الدرج الى (٣٠) او (٥٠) الف فهل هذا

هو المطلوب او المقصود ، انا اقترح ان يكون مبلغ التعويض مقدراً بعدد من السنوات يراه المجلس مناسباً مضروب بعدد الاجرة مقدار الاجرة مضروب في عدد من السنوات يراه مناسباً لترك الامر للخبراء حيثلذ سيتفاوت الأمر لدى المحاكم تفاوتاً شديداً قد يكون فيه اجحاف كبير في احد اطراف المعادلة فأرجو ان يؤخذ الامر بعين الاعتبار هذه النقطة قبل التصويت عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نصوت على اقتراح الشيخ احمد الكروفي من يوافق على ذلك ؟ ان التعويض يعادل الضرر بتقدير من لجنة من الخبراء ، من يوافق ؟ لا احد .

الاقتراح الثاني والذي قبله مؤيد من الدكتور فرح بالتميز بأن يكون التجاري غير السكن ، والتجاري بقدر المثل فقط اما السكن فهو كما ورد في المادة .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح هذا الاقتراح .

هناك اقتراح من السيد صالح شعواطة بأضافة بعد الكلمة رخصة قانونية ، ثم يجعل البديل هو عشر سنوات بدل خمس سنوات من يوافق على ذلك ؟

هي الرخصة قانونية اصلاً لا يوجد رخصة غير قانونية ، من يوافق على العشر سنوات ؟

السيد الامين العام : ٢٥ من ٦٥ .

دولة رئيس المجلس : ٢٥ من ٦٥ ، نعود الى قرار اللجنة القانونية ، في شطب هنا وان لا يكون للسلط طريق اخر ... الخ .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : ٢٣ من ٦٥

دولة رئيس المجلس : ٢٣ من ٦٥ لم ينجح ، من يوافق على المادة كما وردت في القانون ؟

السيد الامين العام : ٤٢ من ٦٥

دولة رئيس المجلس : ٤٢ من ٦٥ وينى كما وردت في القانون الاصلي ، شكراً .

سوف ارفع الجلسة عشر دقائق للصلاة « وهنا تم رفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة » - ومن ثم اعيد استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : استئناف الجلسة .

السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

جـ . يشترط ان يتم البناء على السطح بصورة لا تؤدي الى الاضرار بالمستأجر او الانتقاص من انتفاعه بالمأجور بشكل جوهري .

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في القانون المؤقت

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

د. تسري احكام هذه المادة على العقارات  
الموجرة قبل نفاذ القانون .

قرار اللجنة القانونية

(د) موافقة كما وردت في القانون المؤقت

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٧- تنتقل حقوق الاجارة في العقار  
المؤجر لغايات السكن بعد وفاة المستأجر الى  
افراد أسرته الذين كانوا يقيمون معه في العقار  
عند وفاته ، اما العقار المؤجر لغايات اخرى غير  
السكن فتنتقل حقوق الاجارة في العقار الى  
زوجة وفروعه من ورثته .

قرار اللجنة القانونية ،

المادة ٧- موافقة كما وردت في القانون  
المؤقت .

دولة رئيس المجلس : السيد منصور .

السيد منصور بن طريف : شكراً دولة  
الرئيس .

ارى بصدد هذه المادة ولاعطاء الزوجة  
الحماية ولأن هذا موجود في قوانين بعض البلاد  
العربية وهو اقرب الى العدالة بأن تضاف فقرة  
(ب) نصها كما يلي :- في حال ايقاع الزوج  
المستأجر الطلاق التصفي على زوجته تنتقل  
اليها ولاولادها حقوق الاجارة اذا رغبت هي  
بذلك ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : ممكن تقدم لنا  
الاقتراح خطي اذا سمحت الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح شطب الجملة التي تقول ، الذين  
كانوا يقيمون معه في العقار عند وفاته لتصبح  
الذين يحق لهم الإقامة معه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح  
شعواطة .

السيد صالح شعواطة : بدل الى زوجه  
وفروعه من ورثته ، اضافة الى ورثته الشرعيين .

دولة رئيس المجلس : الى ورثته  
الشرعيين ؟

السيد صالح شعواطة : ورثته  
الشرعيين .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد  
الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : انا  
اعتقد انه يجب تحديد من تنتقل اليه الاجاره  
وخاصة التجاري ، لان الورقة الشرعيين مجال  
واسع مفتوح قد يصل الاقارب من الدرجة  
الثالثة . ولذلك انا اقترح في اخر المادة ، اما  
المقار المؤجر لغايات اخرى غير السكن فتنتقل  
حقوق الاجارة في العقار الى الاصول والفروع  
من ورثته والى زوجه ، واقصد بذلك .

هب ان شاباً يفتح محلاً تجارياً وهو غير  
متزوج الا تنتقل حقوق الاجارة الى والده  
ووالدته ، لماذا لا ؟

وهب ان هو ليس من ورثته ذكور هل  
يحرر الاصل والفروع من الاجارة ، ولذا انا  
اقترح ان يكون الشطر الاخير فتنتقل حقوق  
الاجارة في العقار الى الاصول والفروع من  
ورثته والى زوجه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : اعتقد ان ما  
ذهبت اليه اللجنة القانونية كان صواباً ويجب  
ان تبقى على المادة (٧) كما جاءت ، وشكراً  
سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة يا اخوان القضية قضية توريث

والورثة يذكرون الفروع ولا يذكرون الاصول  
وهذا مخالف فلا بد من الشمولية فالأرث  
كيف نحرر هذا والله تبارك وتعالى يقول « من  
يتمدى حدود الله فقد ظلم نفسه » الاصل  
وارد والفروع وارد والله تبارك وتعالى سوى  
بينهم في القرابة فقال :- « اباؤكم وابناءكم لا  
تدرون ايهم اقرب لكم نفعاً » .

والذي يحكم هذه القضية هو نظام  
الموارث والنظام الموارث الاصول والفروع  
موجودة على السواء .

ولذلك اقترح اضافة وصوله بعد  
وفروعه .

دولة رئيس المجلس : طيب ، نريد ان  
نصوت على الاقتراحات اذا سمحوا .

السيد عبدالرؤوف الروابدة له اقتراح  
اخر واحد ، ممكن تقرأه مرة اخرى ونصوت  
عليه .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : يا سيدي  
فقط السطر الاخير فتنتقل حقوق الاجارة في  
العقار الى الاصول والفروع من ورثته والى  
زوجه .

السيد المقرر : يا سيدي في لنا كلام  
بهذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : طيب السيد

المقرر .

كلنا من أهل

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة هذا نوقش في اللجنة القانونية مطولاً وموسماً ، اذا قلنا كما هو الاقتراح الذي تقدم به الاخ عبدالرؤوف ، اذا اخذنا الوضع المقابل للصورة التي شرحها بمعنى توفي شخص له زوجة وله ابناء وله أب على قيد الحياة الأب يرث وبعد ان يموت الأب سيورث للأبناء الآخرين ، وستذهب المحكمة من عقد الايجار .

ايضاً بالنسبة لاقتراح الكوفي وقد كان في اللجنة وابده ، هذا لا يضع حق الوارث في ان يرث حقوقه الشرعية حسب الفريضة الشرعية المقررة في قانون الموارث .

الوارث سيحصل على حقوقه من المأجور اما نقداً يعني بدل من الوارثين الآخرين واما بصورة اخرى واما عيناً يأخذ بدل ذلك وبدل الشهرة وبدل الفروع الى غير ذلك من بقية الورثة .

اما التخصيص بهذا الشكل فهو اجدى للمدانة بحيث لا يرث المستأجر الا زوجته وفروعه ليقوا في اهل التجاري بعد وفاة رب الأسرة او المورث . شكراً .

دولة رئيس المجلس : نصوت على اقتراح السيد عبدالرؤوف الروابدة من يوافق عليه .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : اخذ هذا الاقتراح اذا سمحت لي ذكي معالي المقرر وانا احترمه ، هو قال اذا قلنا للاصل انه يرث هذا سينتقل باستمرار لأن يصل للكثيرين ، ما باله بالفرع اذا نقلت للأبن فالابن سيورث ابنة وابنه سيورث ابنة وابنه سيورث لأبنة فأذا نقطة النقاش والحوار لا تختلف بين الاصول والفروع اتنا نريد ان نورث الاصل والفروع فما يرد على الاصل من معارضة معالي المقرر يرد على الفرع ، لكن لا يجوز حرمان الأب والأم من ان يرث ابناءهم في هذا المأجور وخاصة عندما لا يكون له اولاد ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نصوت على اقتراح عبدالرؤوف الروابدة . من يوافق على اقتراحه ؟

السيد الامين العام : ٢٩ من ٥٥ .  
دولة رئيس المجلس : ٢٩ من ٥٥ . اذن نجح الاقتراح وتعديل الفقرة على اساسه ، وتصبح المادة كما وردت في التعديل .

في اقتراح اضافي من السيد منصور بن طريف يمكن تقرأه ، الفقرة (ب) .

السيد الامين العام : اضافة الفقرة (ب) الى المادة (٧) وتنص كما يلي :- في حالة انقاع الزوج المستأجر الطلاق التعسفي على زوجته تنتقل اليها واولادها حقوق التجارة اذا رغبت هي في ذلك .

دولة رئيس المجلس : من يثني ، تشية .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ اضافة فقرة (ب) ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الاشتراط هنا موضوع تعسف اي ان المحكمة الشرعية تبث بأن هذا الطلاق ظلم تعسف اذا الذي جرى الاتيين مستأجرين الذي جرى تعسف بحقه من الطرف الاخر لا يجب ان يخلي هو فهي تبقى وهو لا يخلي وقد يساعد هذا على درء مشاكل اجتماعية فلا يتعسف الزوج في الطلاق فهنا نستند على حكم شرعي بأنه تعسف ثم يعود لها فقط ان تبقى في البيت وهذا اقل قدر من الانصاف لانسانه ظلمت بشهادة محكمة شرعية .

دولة رئيس المجلس : نصوت على اقتراح السيد منصور من يوافق على اضافة الفقرة (ب) ؟ لم ينجح الاقتراح .

تفضل المادة (٨) .

الدكتور ذيب عبدالله خطاب : هناك اقتراح اخر ثني عليه ، وهو شطب الجملة التي تقول الذين كانوا يقيمون معهم في العقار عند وفاته ، لتصبح الذين يحق لهم اقامة معه .

دولة رئيس المجلس : اقتراح السيد عبدالرؤوف يغطي ذلك اقتراح اضافة الاصول والفروع يغطي هذه الناحية المادة (٨) .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٨- لا تسري احكام المادة (٥) من هذا القانون فيما يتعلق بحق المستأجر في الاستمرار في اشغال العقار بعد انتهاء اجارته على مواطني أي دولة اخرى غير المملكة الأردنية الهاشمية او الهيئات التابعة لتلك الدولة الا اذا كانت التشريعات المعمول بها في تلك الدولة تمنح الاردنيين والهيئات الأردنية مثل هذا الحق ويقع على المستأجر عبء اثبات ذلك .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٨- موافقة كما وردت في القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

مع انني مقتنع بان حق المالك قد اهدر في كثير من مواد هذا القانون الا اني ولصلحة هذا الوطن تقف ضد هذا الوطن ، اقف ضد هذا النص . بحيث لا ضرورة له لانه يتناقض مع قانون تشجيع الاستثمار ، طالما ان الحكومة مهتمة بمنع التسهيلات والاعفاءات لرعاية الدول الأخرى الذين يحضرون إلى الاردن من اجل الاستثمار فلا مبرر لتعريضهم لاخلاء البيوت والمحلات التي يستأجرونها عند انتهاء مدة العقد مما يؤدي لعدم استقرارهم واستغلالهم الامر الذي يؤدي الى عدم اقبال



هكذا من الأعمال

المستثمرين على استثمار اموالهم في الاردن ،  
شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي  
الرئيس ، لدي اقتراح بأضافة الى المادة (٨)  
التالية على ان يعامل غير الاردني المتزوج من  
اردنية معاملة الاردني ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اريد ان اصوت  
على الموضوع يا اخوان شغله واضحة ، طيب  
الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، اتنى  
على دولة الرئيس ان لا نستعجل في التصويت  
لان هذا قانون ويعلق بالكثيرين ، انا اعتقد ان  
النص الذي جاء من الحكومة ووافقت عليه  
اللجنة القانونية هو النص الصحيح ، وان دعوى  
اطلاق الاستثمار وتشجيع الاستثمار ، هناك  
اردنيون يملكون اموالاً ويستطيعوا ان يستثمروا  
في دول عربية اخرى ، فإذا كانت المعاملة  
بالمثل فليكن ، فأنا ادعو الى اقرار القانون كما  
جاء .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
محمد داوودية .

السيد محمد داوودية : يا سيدي  
المحفظ أو القيد أو المحطور الذي اشار اليه  
الاستاذ ابو الجليل واريء لكن هذا ايضاً فيه

شرط وهو المعاملة بالمثل وبالتالي اذا الدولة  
الأخرى التي لها رعايا اجانب هنا في الاردن  
تعامل مواطنينا معاملة من هذا النوع فلتكن .  
فلا اتصور فيها مشكلة استاذ انور .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة  
توجان .

السيدة توجان فيصل : لازم نتذكر  
الظروف الخاصة التي نمر بها نحن ، قبل فترة  
كان الاردني وغير الاردني واضح في هذه  
الفترة في اختلاط لاسباب سياسية لقيام دولة  
فلسطين وظروف قيامها غير طبيعية لا تزال مثل  
هذه المادة انا ارى انها ستكون باب لفتح شرح  
كبير في الوحدة الوطنية لانها قد تأتي لاسباب  
معينة امنية او سياسية او اتفاقيات ثنائية مع دولة  
فلسطين ان تصنف اردني وغير اردني فيأتي  
اصحاب الاملاك ويقولوا له تخرج من الاليجار  
الآن لا نريد ان نزرع بذور فتنه في الوحدة  
الوطنية بهذه المرحلة ، هذه المادة غير صالحة ،  
قد تصلح كانت صالحة في السابق ، قد تعود  
وتصبح صالحة عندما تستقر الامور ويظهر  
الاردني من غير الاردني .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك  
اقتراح واحد للسيد خليل حدادين بأضافة  
التميز ، تفضل قوله مرة أخرى .

السيد خليل حدادين : بأضافة ان  
يعامل غير الاردني المتزوج من اردنية معاملة  
الاردني .

دولة رئيس المجلس : طيب ، في هذا  
الاقتراح بأضافته على المادة ، من يوافق عليه ؟  
ثمانية ، لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟  
باغلبية كبيرة ، المادة (٩)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت  
المادة ٩-١ . بحق للمالك تخلية العقار اذا  
رغب في اجراء تغيير او تعمير وهدم فيه او في  
البناء الذي يؤلف العقار قسماً منه على وجه  
يؤثر في العقار ، اذا توفرت الشروط التالية  
مجتمعة :

١ . ان يكون قد مضى على انشاء البناء اربعون  
عاماً .

٢ . ان يكون قد مضى على عقد الاجارة اثنا  
عشر عاماً .

٣ . ان لا يكون بإمكان البناء القائم تحمل زيادة  
في الطوايق الى المدى الذي تسمح به احكام  
التظيم .

٤ . ان يكون قد استصدر رخصة قانونية  
بالبناء .

٥ . ان يكون المالك قد أخطر المستأجر بواسطة  
الكاتب العدل قبل مدة لا تقل عن ستة اشهر ،  
على انه اذا كان في العقار او الجزء من العقار

المراد هدمه اكثر من مستأجر واحد ، فلا يجوز  
تنفيذ الاحكام التي تصدر بالاخلاء بمقتضى  
هذه المادة الا بعد صدور احكام مماثلة بحق  
المستأجرين الآخرين او الحصول على موافقتهم  
الخطية بتخلية ما يخصهم من العقار ، وتعتبر  
مثل هذه الموافقة بمثابة حكم واجب التنفيذ  
وعلى المالك ان يودع التعويض المستحق  
للمستأجر الذي وافق على التخلية او صدر  
حكم بتخلية للمستأجر واختار التعويض وذلك  
لدى المحكمة المختصة .

قرار اللجنة القانونية

في (١) وافقت اللجنة على :  
اولاً : شطب البنود (١ ، ٢ ، ٣ )

ثانياً : الموافقة على البند (٤) بعد اعادة ترقيمه  
ليصبح بالرقم (١) .

ثالثاً : الموافقة على البند (٥) بعد اعادة ترقيمه  
ليصبح بالرقم (٢) وارجو دولة الرئيس ان  
اوضح أن هذا الاجتماع الذي وافقت اللجنة  
للموقرة على شطب البنود (١ ، ٢ ، ٣ ) لم  
اكن حاضراً فيه ولم اسجل ايضاً مخالفة  
ولكنني اختلف ما ذهبت اليه اللجنة في شطب  
هذه البنود اذ ان بقائها ضروري وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد  
الدويب .

السيد محمد الدويب : دولة الرئيس  
الواقع اذا شطب هذه البنود فان جزءاً كبيراً

هكذا من الأشغال

من وسط عمان سوف يهدم بحجة اقامة بناء جديد وبالتالي تحرم اعداد كبيرة من محلاتهم التجارية ، ولذلك ارجو بقاء المادة كما وردت في القانون الاصلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير .

معالي وزير الاشغال العامة : شكراً دولة الرئيس ، مع احترامي الكبير لقرار اللجنة القانونية فأنتي اود ان اؤكد على ما توصل اليه سعادة النائب الاستاذ الدويب بقوله ان حذف الفقرات ( ١ ، ٢ ، ٣ ) يعني هدراً والغاء لكل الحماية التي سبق ان اسبقهاها على المستأجر لان كل عقار حيثئذ يكون معرضاً للأخلاء لأن مالك العقار يكون راعياً في اجراء تغيير او تعمير وهدم فيه .

هذا التعديل خطر جداً ويجعل الباب مفتوحاً امام تمسف المالك واخراج كافة المستأجرين للعقارات التجارية وغير التجارية ايضاً ، اود ان احذر من خطورة هذا الالفاء وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس ، انني على ما جاء بقرار الأخ محمد الدويب .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : ليسمح لي الأخوة اعضاء اللجنة القانونية ان اتساءل باستغراب عن تغيير النقطة المركزية والفكرة الجوهرية التي بدأت بها اللجنة في المادة (٥) من هذا القانون .

انا ارى تحولاً واضحاً وكبيراً عن مقصد المشرع وخصوصاً في اللجنة القانونية من المادة (٥) الى المادة (٩) ، كانت اللجنة وكان المجلس حسه وهاجسه الكبير حماية المستأجر ، فاذا بنا نرى فيها في المادة (٩) قد ذلكت كل السبل امام اخلاء المأجور من قبل المستأجر .

الحقيقة انا لا ارى اي سبب اطلاقاً ان تورده اللجنة القانونية حذفاً للبنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ) وانا مع ابقاء هذه البنود الخمسة كما وردت من الحكومة حماية للمستأجر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالرزاق .

الدكتور عبدالرزاق طيخشات : شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة انا مع الرأي الذي ذكره الاخوان بأبقاء المادة كما وردت من الحكومة مع اضافة نص دولة الرئيس ،

لا يحق للمالك هدم او اجراء اي تغيير في البناء للمؤجر ما دام البناء صالحاً للاستعمال ، بقطع النظر عن المدة التي نصت على انشاء البناء اذا كان البناء صالح للبناء فلا يجوز .

دولة رئيس المجلس : ابته لنا خطياً اذا سمحت . الشيخ حمزة منصور .

السيدة حمزة منصور : للاختصار ارى ان اللجنة تسرعت ولم تأخذ بعين الاعتبار مصلحة للمستأجرين ولا البعد الحضاري في مدتنا وبالتالي انا اؤكد على ابقاء البنود من (١) الى (٥) كما وردت من الحكومة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان في عندي متحدثين اذا كلهم يريدون ان يؤيدوا ابقاء خلص بنهني الموضوع . هل هناك احد عنده غير موضوع ابقاء للثلاث مواد ، نمشي على الدور ، الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب عبدالله : ارى ان شطب هذه البنود يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومع ذلك فان من العدالة ان نسمع رأي اللجنة ودفاعها عن شطب هذه البنود وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالباقي رئيس اللجنة .

السيد عبدالباقي جمو / رئيس اللجنة القانونية : الواقع نحن نسير في اللجنة ان المخالف لا يكتب مخالفته انما يدي مخالفة في المجلس ، الذين اقروا شطب هذه البنود من المادة حجتهم ان المستأجر له حق العودة الى البناء ، له الاولوية وله الحق ولا يجوز منعه من العودة الى المأجور ، ولذلك الفكرة الثالثة هي

كانت في مصلحة المستأجر وليس في مصلحة المؤجر وارجو من الاخوة اعضاء اللجنة الذين ايدوا هذا التوجه ان يدافعوا عن رأيهم ولكنني انا لست مصراً على شطب هذه البنود .

دولة رئيس المجلس : طيب ، السيد نادر ابو الشعر .

السيد نادر ابو الشعر : حقيقة دولة الرئيس موضوع الشطب يبدو ان هناك اجحاف كبير كذلك ابقاء المادة كما هي اجحاف كبير ، نحن نريد ان يكون هناك قانون متوازي وبحق العدالة للجميع ، لا ادري لماذا وضع المشرع اربعون عاماً لماذا لا تكون ثلاثون عاماً مثال .

انا اقترح ان تكون ثلاثون عاماً بدل الاربعون .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة الرئيس ، الواقع انا اود ان ازيد على ما ذكره الاخوان فهذه المواد هي ضوابط اجتماعية وعدم اخراج المستأجر من المأجور ولذلك اقترح ان تبقى المادة كما كانت .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان الذي يريد ان يقترح بقاء المادة رجاءاً ما نعطيه الكلام ، اذا في شيء جديد على الذي تحدثوا فيه الاخوان ارجوكم ان نمشي بالقانون بسرعه

هكذا من المأهول

فالذي اذكر اسمه ويريد ان يعيد نفس الكلام رجاءاً ان يتمتع للآخرين . الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرضوي : ما ذكره الزميل الدكتور نادر ابو الشعر هو الذي اريد ان نتحدث به ،

القانون المدني المادة (٦٧٤) تحدد المدة الى ثلاثين حتى تكون انظمتنا منسجمة مع بعضها البعض واقترح ان تكون اربعين ثلاثين ، حتى يكون هنا انسجام .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل :

أ- يحد فيها الهدف ، الهدف تغيير او تعمير او هدم تعمير وهدم بنود كبرى اما التغيير بند بسيط كثير لكي يجاز فيه حذف ثلاث بنود قبل اقراره ، يعني تبقى اذاً ، اذا قبلنا الشطب انما بند (٤) اول ما يستصدر رخصة قانونية لاجل ماذا ، قد يكون لاجل مجرد تغيير في البناء والتعمير لا يعود مشروط لان البناء لا يحتمل .

لذاً الاسباب المرجحة هي ( أ ) و ( ٣ ، ٢ ، ١ ) تنفع ضوابط بتحقيق هذه الاسباب المرجحة انها لا تحتمل البناء ان التغيير جلدي الى حد قد يدور الى الاخلاء ، انه الهدم كلي سيتم لذا حذفنا ( ٣ ، ٢ ، ١ ) اصبحت نقطة كل واحد يذهب ويأخذ رخصة بناءه ولا يأخذها بطريقة ما يعني له

طلعت يأخذها او ما يأخذها اصبحت سيف على رقبة المستأجر وليس حتى للهدم والتعمير فقط للتغيير وهذه خطرة للغاية لا تحقق ( أ ) بصيغتها الحالية لا يمكن ان تبقى الا ببقاء ( ١ ) ، ( ٢ ، ٣ ) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد منير صبور ، نحن نعيد نفس الكلام يا اخوان ارجوكم بدي اصوت عليها بعد قليل على الاقتراحات .

السيد منير صبور : شكراً دولة الرئيس ، انا مع ابقاء المادة كما هي وشطب البند الثالث حيث ان امكانية تقدير تحمل البناء وخاصة للابنية القديمة في هذا العمر يكون شيء مجازي ولا يمكن التأكيد عليه لذلك اذا تحقق البندين الاول والثاني يكون كافي . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً يا اخوان مع الاحترام للجميع .

في اقتراح من السيد نادر ابو الشعر ، معلن نفس الكلام يا اخ سام ، يا اخوان نحن نريد ان نتمشي بالقانون .

دكتور مصطفى تفضل .

الدكتور مصطفى شيكات : شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس الحقيقة انا مع ما ورد في القانون المؤقت الا ان في هناك بند رقم (١) ان يكون قد مضى على انشاء البناء

لم يبقى اي شيء ولا شرط ، يعني حق مطلق في الاخلاء يصبح .

السؤال انا اقول ان المستأجر الذي استأجر استئجار قديم مجموع ما دفعه خلال سنوات طويلة الحقيقة قد يساوي اكثر من ثمن العقار اللي هو بدر يخليه ، في مواد أخرى في نوع من القسحة للشخص المالك انه بعد ان يقول له اريد ان ابني يعطي ثلاث سنوات ويعدن له الحق اذا لم يبني يعمل له تعويض ، التعويض اذا حسبته في بعض الاحيان لا يتجاوز في بعض العقارات يمكن (٢٠٠٠) او (٣٠٠٠) دينار حسب من عقار الى آخر .

انا ادعو الى وجود نقطة ضمان رجوع المستأجر الى العقار بشيك خلو شيك خلو بالقيمة الحالية للعقار ، يعني عقار خلوه (٣٥٠٠٠) يعطي المدة القانونية الشخص ثلاث سنوات بني بني واذا لم يبني يكون الخلو في جيبه ليس بالسعر القديم بل بالسعر الجديد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : ليس هناك اقتراح محدد دكتور سام ، بذلك تقدم اقتراح محدد ، رئيس اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : نحن لا نريد ان نشير العواطف ، هذا القانون يبيع للمستأجر ان يعود وله الاولوية الا انني اريد ان انبه الى المادة (٥٩) حتى لا نضيع الوقت :

اربعون عاماً هذه قضية الحقيقة تتنافى مع معالم اي مدينة هنا يعني ان كل مدينة ستهدم في كل قانون مرتين او ثلاثة ، ارجو ان يضاف أن يكون قد مضى على انشاء البناء اربعون عاماً شرط ان يكون غير صالح هذا البناء ، يعني قيد للفترة واحد .

ليس قيد طوابق ذلك ، هذا اضافته لكن هو قيد انه غير صالح ، البند (٣) قيد على الاضافة نريد قيد على الاربعين عاماً كمراكز المدن وهذه معالم حضارية كل البلدان العالم ترم بناءها من اجل ان تستمر في حضارتها ومعلمها .

دولة رئيس المجلس : الدكتور سام .

الدكتور سام العموش : شكراً طبيعة الكلام الحقيقة في مواده القانونية يؤثر في التصويت وانا اتمنى على دولة الرئيس ان يتسع صدره للمزيد ولو دقائق للامام .

اخطر مادتين في ظني مادة (٥) والمادة (٩) في هذا القانون ونحن اطلنا عند مادة (٥) ومادة (٩) يجب ان نتوقف عندها ، انا فعلاً اساءل سؤال كبير لماذا شطب اللجنة القانونية الشروط ( ١ ، ٢ ، ٣ ) ، احد اعضاء اللجنة قال لي والله مخجلة شطبناهن ، وهذا خطر ، هذه ليست قضية وعضية هذه قضية قانون .

ماذا بقي بعد شطب الثلاث الشروط في ان يحضر رخصة ويعمل ورقة من كاتب



هكذا من المأهول

أولاً هذا القانون يحافظ على حق المستأجر وهذه البنود التي شطب، شطب باجتهاد من بعض أعضاء اللجنة بالأكثية واعتقد ان أعضاء اللجنة الذين طالبوا بهذا ليس عندهم اعتراض لانهم لا يتكلمون الآن، المقرر ورئيس اللجنة وافقوا على ان تبقى المادة كما هي الا ان المادة (٥٩) من النظام الداخلي ان المتكلم لا يعيد ويكرر ما قاله زميله احتراماً للوقت، لماذا لا يصوت على المادة كما وردت في القانون وننتهي الموضوع.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله السور .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس المحظوظة التي تفضل بها سعادة النائب الزميل الدكتور مصطفى شنيكات قيمة وفي محلها تماماً لانه يجري الآن هدم تلك المعالم الأثرية او ذات القيمة المعمارية او الهندسية وهذا امر تعاني منه البلديات قاطبة ولذلك يجب ان لا يهدم البناء ذو القيمة التاريخية او المعمارية او الهندسية لاي سبب كان ولكن هذه المادة فتحت الباب لهدم بحيرة الاماكن ، ولذلك وانا كنت اتلوع بالفقرة (٤) التي تقول : ( ان يكون قد استصدر رخصة قانونية في البناء ) واعتمدت فيها ان البلديات ستكون حسنة النية والبلديات ستقف بصلابة ضد الذي يهدم مبنى تاريخي من اجل ان يحوش أنجار اكبر وتأملت ان هذا البند (٤) سوف يحل المشكلة الا ان البلديات هي

التي تعلمون مع جل الاحترام ، الا ان المجالس القروية هي التي تعلمون لقد لجأت مؤسسات الاعمار في هذا البلد الى منظمة اليونسكو من اجل ان تلقي حماية تاريخية على بعض الاحياء والمدن في كل الاردن بطوله وعرضه ، ولذلك سيدي الرئيس ارجو فقط ان نقول في البند (١) وانا مع ابقاء البنود كما كانت وضد قرار اللجنة القانونية ولكنني اضيف على البند (١) ما يلي : نقول في البند (١) : ان يكون قد مضى على انشاء البناء اربعون عاماً الا اذا كان له قيمة حضارية او معمارية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل تفضل .

معالي وزير العدل : شكراً يا سيدي ، يا سيدي أولاً ابتداءاً حماية المعالم الاثرية والحضارية للمدينة يجب ان يكون مكانها قانون التنظيم وليس قانون المالكين والمستأجرين ابتداءً ولا اعتقد ان دولة حديثة تلجأ الى قانون المالكين والمستأجرين لحماية معالمها الاثرية او الحضارية .

هذا من حيث المبدأ ، من حيث الاقتراح الذي تفضل به معالي الدكتور عبدالله السور اعتقد ان الطريقة التي حاول ان يصيغ فيها الاقتراح تؤدي الى عكس ما يريد ، اذا كان اقتراحه مقبولاً وانا ضد ادخال مواضع لها علاقة بالأثار في قانون المالكين والمستأجرين . على اي حال اذا كان الاقتراح مقبولاً يجب

تكون الصيغة ( وان لا يكون للمبنى صفة أثرية او حضارية ) بهذه الصيغة وليس بالصيغة التي تفضل بها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة بالاضافة الى ما ذكره معالي وزير العدل والذي اوافق عليه موافقة تامة بان موضوع المعالم التاريخية والمعالم الحضارية ليس قانون المالكين والمستأجرين وانما هنالك قانون لدائرة الآثار العامة تستطيع ان تستملك اي عقار تحس انه ذو قيمة تاريخية من ناحية الآثار ، تستطيع دائرة الآثار ان تستملك وتستطيع الحكومة بكافة دوائرها ان تستملك اي عقار للنفع العام اذا رأت ذلك مناسباً مقابل تعويض للمالك والمستأجر ايضاً له تعويض منصوص عليه في قانون الاستملاك ، لكن ان نضع قيداً على حق الملكية الذي يعطي المالك صلاحية الاستعمال والاستغلال والتصرف ان نضع قيداً عليه بقولنا معلم حضاري ، معلم حضاري مكانه في قانون الآثار تستطيع دائرة الآثار ان تستملك معلم اثرى معلم غير ذلك تستطيع الحكومة في قانون الاستملاك ان تستملك لكن ان نقيه بحجة ان يبقى المستأجر فيه ، المستأجر ينظم العلاقة بينه وبين المالك عقد الايجار وقانون المالكين والمستأجرين . هذا من حيث النقطة التي اثارها معالي الزميل عبدالله السور ، لكن وجدت دولة الرئيس مع انني لست مع

قرار اللجنة وقد اعلنت لست مع قرار اللجنة بشطب البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ) وكذلك اوضح السيد رئيس اللجنة بأنه ليس مع شطب هذه البنود وجدت ان اللجنة يجري التقرير عليها بطريقة ترفضها اللجنة وكمقرر للجنة اذا سمحت دولة الرئيس سارد بحدود النظام ، هذا التقرير نحن نرفضه والذي جاء به بعض الزملاء دون ذكر اسماء ولكن لو رددت عليهم من هو الذي طالب بشطب هذه البنود لتراجعوا عن كلامهم على اللجنة ، مع الاحترام الكامل يعني ، انا كنت غائب ولا اوافق عليها .

دولة رئيس المجلس : نريد ان نصوت على الاقتراحات اذا سمحتوا ، في اقتراح ارجو الانصت من السيد منصور بن طريف بأضافة في بداية الفقرة ( أ ) للعقارات المؤجرة لغايات السكن يحق للمالك تخليه ... الخ .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

نقطة نظام اخ مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً دولة الرئيس .

تقرأ كل الاقتراحات ومن ثم نصوت على اقتراح اقتراح .

دولة رئيس المجلس : اخ مصطفى الاقتراحات ذكرت امامكم مذكورة و ذكرت ومكتوبة بعضها ، نحن نريد ان نعيدها حسب

هكذا من الأشغال

الابعد ، هذا هو اخر اقتراح وصلني .  
لذلك سأعود الى كل الاقتراحات كلها  
من يوافق على هذا الاقتراح ؟  
لا احد .  
طيب السيد عبدالله النصور اقترح  
موضوع الاماكن الاثرية ، ممكن تقرأ  
اقتراحك .  
الدكتور عبدالله النصور : ( بداية كلام  
الدكتور غير واضح في التسجيل ) .  
سجبه لعدم قيمة هذا الاقتراح ، ان هذا  
الاقتراح اقتراح قيم .  
دولة رئيس المجلس : اقره لنا .  
الدكتور عبدالله النصور : اسمح لي يا  
سيدي اريد ان اقرأ اقتراحي .  
دولة رئيس المجلس : انت تكلمت  
عنه .  
الدكتور عبدالله النصور : انا لم اقل  
آثار ، معالي الوزير العدل قال آثار وحضرتك  
قلت آثار والاخ الكريم عبدالكريم الدغمي قال  
آثار ، انا لم اقل آثار ، انا اتكلم عن احياء  
بكاملها ومدن حضراتكم تعرفون في روما وفي  
اليونان وفي باريس وفي لندن ، في احياء  
بكاملها تبقى بأيدي اصحابها انا لم احدث عن  
الاستملاك ، انا اتكلم عن عدم إعطاء المجال  
للهدم ، ولكن اذا كان المجلس يريد ان يتعامل

مع الامور بسرعة لأن الوقت ضيق فأنا يا  
سيدي اسحب اقتراحي ، شكراً .  
دولة رئيس المجلس : لا تريد ان نصوت  
على اقتراحك ؟  
سحب اقتراحه .  
الدكتور بسام العموش ما قرأت  
اقتراحك .  
السيد المقرر : لا يوجد له اقتراح .  
دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى  
شنيكات قدم اقتراح .  
الدكتور مصطفى شنيكات : اقتراحي  
قيد على البند (١) ، ان يكون قد مضى على  
البناء (٤٠) عاماً واصبح آيلاً للسقوط اي  
اصبح غير صالح للسكن ، يعني اصبح غير  
صالح .  
دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .  
السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .  
الحقيقة لا نستطيع طرح هذا الاقتراح  
للتصويت لأن هنالك نص على ان العقار الآيل  
للسقوط يخلى في المادة (١٠) دكتور مصطفى  
انظر اليها .  
دولة رئيس المجلس : في نص آخر ،  
دكتور مصطفى سوف لن نصوت على  
اقتراحك ، في مادة اخرى .

الدكتور نادر ابو الشعر ، ممكن تقرأه  
السيد الامين .  
السيد الامين العام : اقتراح الدكتور  
نادر ابو الشعر هو يتعلق بالمدة ان تكون (٣٠)  
عاماً .  
دولة رئيس المجلس : اقتراح بدل (٤٠)  
عاماً ، (٣٠) عاماً ، من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟  
غير موافقة ، في اقتراح للدكتور  
عبدالرزاق .  
السيد الامين العام : ينص على ما يلي  
دولة الرئيس .  
بالنسبة للفقرة (أ) .  
لا يحق للمالك هدم او اجراء اي تغيير في  
البناء المؤجر ما دام البناء صالحاً للاستعمال  
يقطع النظر عن المدة التي نصت على انشاء  
البناء .  
دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟ خمسة .  
من يوافق على قرار اللجنة القانونية  
بشطب المواد ( ١ ، ٢ ، ٣ ) ؟ غير موافقة .  
اذاً يبقى القانون كما ورد في اصله .  
المادة (ب)  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في القانون المؤقت

ب. يتضمن الاخطار العدلي المشار إليه في  
البند (٥) من الفقرة السابقة ، الطلب الى  
المستأجر ان يقوم باعلام المالك بواسطة الكاتب  
العدل فيما اذا كان يختار التعويض الذي  
يستحقه او العودة الى المأجور بعد اعادة بنائه  
بأجر المثل وذلك خلال شهر من تاريخ تبليغه  
الاخطار ويكون الحق في العودة مقيداً بنفس  
كيفية الانتفاع او بغاية مماثلة لا تتعارض مع  
مقتضيات التنظيم ، وفي حالة عدم اجابة  
المستأجر على الاخطار الموجه اليه خلال المدة  
المعينة يعتبر بانه قد اختار التعويض .  
قرار اللجنة القانونية ، موافقة .  
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
محمد الحاج .  
الدكتور محمد الحاج : عبارة بدل المثل  
تحتل اكثر من احتمال ، فتحتمل بدل المثل  
اي مثل ما كان يدفع المستأجر ، وتحتمل بدل  
المثل في الوقت الحاضر ، وهذا يرد حتى قانون  
املاك الدولة يذكر بدل المثل ويقصد به السعر  
الجاري في ذلك الوقت لذلك ارجو ان توضح  
اللجنة القانونية بالكلمة .  
السيد المقرر : اجر المثل اصطلاح  
مستقر في المحاكم بأنه اجر مثل هذا العقار ،  
اي كم تساوي أجرة العقار في ذلك الوقت  
الذي تقدر فيه ، شكراً .  
دولة رئيس المجلس :  
الدكتور محمد عريضة .

كلنا من أهل

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً دولة الرئيس .

إذا كان المراد كما ذكر معالي المقرر اجر مثل الجديد ربما يفهم منه ادخال الخلو مع هذا الاجر ، لذلك انا اقترح ان يقصد بأجر الخل دون خلو .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالنعم .

السيد عبدالنعم ابو زنت : اقترح وذلك خلال شهر ان يمدد لشهرين وذلك خلال شهرين حتى يتمكن المستأجر من التفكير وتدير اموره المالية ، بدل شهر شهرين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : دولة الرئيس اكتفي بما تفضل به الدكتور عويضة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، في اقتراح واحد من الشيخ عبدالنعم في تغيير شهر بشهرين ومثني عليه ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٤٣ من ٦٩

دولة رئيس المجلس : ٤٣ من ٦٩ ويعدل الى شهرين .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية بعد

التعديل ؟

الدكتور محمد عويضة : اضافة جملة بدون خلو .

دولة رئيس المجلس : شرحها انه لا داعي ، قانونياً لا يوجد شيء اسمه خلو ، لا وجود للخلو ، مقرر اللجنة ممكن ان تجيب على الاخ محمد عويضة .

السيد المقرر : يا سيدي موضوع الخلو غير منصوص عليه في قانون المالكين والمستأجرين ، هذا اتفاق خاص بين المالك والمستأجر ، القانون محمي في هذا النص .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على قرار اللجنة مع التعديل الاخير ؟ موافقة بأغلبية كبيرة . (ج)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ج. يشترط ان يتم البناء خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاخلاء الا اذا اقتضت طبيعة البناء مدة اطول .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

انا اقترح تغيير ثلاث سنوات بستين .

اصوات : تنبي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالرزاق .

الدكتور عبدالرزاق طيبيشات : انا اثني على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : طيب ، هناك اقتراحات متعددة في تغيير ثلاث سنوات الى ستين ، السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : اتمنى على اخواني ان نطرح حلول واقعية نحن لا نتكلم عن بناء فيلا ولا عن بناء شقة قد نتكلم عن بناء عشرين طابقاً وفي وسط مدينة قد يكون المقصود بناء كبيراً ، والبناء الكبير يعرف اخواني لا ينتهي بستين ولا بثلاث ايضاً وبالتالي ان رقم الثلاث مدروس بحيث يتضمن في داخله البناءات الصغيرة لانها ان انتهت عليه ان يعيده من نهايتها وليس بانتظار ثلاث سنوات ، اما ان لم تنتهي ولن تنتهي بستين انا اتول ان رقم ثلاث سنوات لا يستحق ان نعمل عليه معركة حماية للمستأجر فالحماية واردة في الفقرات الاخرى والتي علينا ان نهتم بها . شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : الاستثناء الوارد في نهاية الفقرة الا اذا اقتضت طبيعة البناء مدة

اطول يحل اشكالية الابنية الكبيرة ، ولكن اقتراح تخفيف الثلاث سنوات هو لمن اراد ان يبنى مخزناً واحداً فلماذا يجلس ثلاث سنوات كان يمكن ان يكون سنة او ستين بناءً على الاقتراح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد احمد الكساسبه . السيد احمد الكساسبه : شكراً دولة الرئيس

في الحقيقة ان ما ورد في عجز الفقرة الا اذا اقتضت طبيعة البناء مدة اطول تحمل محل ما قاله ابو عصام ، لكن ماذا يكون يعني رد على اخونا ابو عصام مع احترامي الشديد له ، ان التاجر او المالك يبقى ثلاث سنوات وهو ينتظر ، لذلك انا اقترح التعديل التالي على ان يباشر في البناء خلال عام ويتم خلال عامين .

يعني انه ربما لم يباشر عملية البناء بعد ثلاث سنوات ثم يقول لم يتم البناء ان يباشر في الاصلاحات او البناء الجديد خلال عام وان يتم خلال عامين على الاكثر اذا اقتضت طبيعته مدة اطول .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : في الواقع انا استغرب لسوء الظن بالمالك الى هذه الدرجة من هو المالك الذي يهدم ما يدر عليه دخلاً ولو قليلاً ١٩ ثم يعطل نفسه ثلاث سنوات عمداً او اكثر ، صاحب الملك حريص على ان



هكذا من الشغل

ينهي لأن الاجرة تبدأ عندما ينتهي من البناء ويسلم المأجور للمستأجر ، ليس هناك انسان الا ان يكون مجنوناً يرضى ان يهدم عقاره ثم ينتظر عدة سنوات دون ان ينهي البناء .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد ابوجاموس : شكراً دولة الرئيس .

في قانون الابنية اذا لم يباشر خلال العام من مدة الرخصة فتعتبر لاغية ولذلك يجدها سنوياً ، ما في مالك يرغب ان يجدد الرخصة ويدفع رسومها الباهظة سنوياً الا اذا كان بحاجة فعلياً للبناء ، ولذلك ثلاث سنوات هي اقل مدة ممكنة ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالمعتم .

السيد عبدالمعتم ابو زلف : اذا امننا النظر في المدد للبناء فنجد ثلاث معايير من حيث الحجم ادنى في الزمن للأجواز واوسط واعلى فحجم الادنى والاوسط للبناء يغطي بستين وحجم الاعلى للبناء يغطي بنفس الفقرة الا اذا اقتضت طبيعة البناء مدة اطول .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد ان هذه المادة يجب ان لا تأخذ الوقت الطويل لان المستأجر حين يخلي للمأجور لمدة سنتين هو سيلهب لاستئجار مكان اخر ، واذا علم انه ثلاث سنوات سيستأجر ثلاث سنوات ، واعتقد ان الثلاث سنوات ، كلنا نعرف ما هي مشاكل البناء وهناك عدة مقاولين يدخلوا ايه عماره بين التجار والقصير والدهين والزجاج يعني يجب ان لا تأخذ كل هذا الوقت واقترح ان نصوت على المادة كما جاءت .

دولة رئيس المجلس : نعم سوف نصوت .

في اقتراحين اقتراح على ان يباشر في البناء خلال عام ، من الذي اقترح هذا الاقتراح ؟

السيد المقرر : الكساسة .

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان اقتراح ؟

السيدة توجان فيصل : بالنسبة للفقرة (ج) انا اقترح كي لا يتم الاخلاء ، فاذا تأخر البناء قد يستعمله المالك أو يسمح باستعماله حتى ولو بدون عقود ، فان تضاف ولا يحق للمالك استعمال العقار الذي تم اخلاءه او السماح لغيره باستعماله قبل اتمام البناء الجديد وتطبيق بقية بنود هذا القانون على العقار .

دولة رئيس المجلس : طيب هذا اخر اقتراح .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

في داعي لأن تقرأه السيدة توجان مرة اخرى ؟

السيد المقرر : واضح .

دولة رئيس المجلس : واضح ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح هذا الاقتراح .

اقتراح آخر من السيد احمد الكساسة ، على ان يباشر في البناء خلال عام ، من يوافق على ذلك ؟

لم يوافق على الاقتراح . هناك اقتراح مثنى عليه بتغيير ثلاث سنوات سنتين .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٦ من ٧١ .

دولة رئيس المجلس : ١٦ صوت لم ينجح ، اذاً من يوافق على قرار اللجنة ؟

موافقة باغلبية كبيرة . (د)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

د : يستحق المستأجر في حالة تخلية العقار للمأجور بمقتضى أحكام الفقرة ( أ ) من هذه

المادة تعويضاً مساوياً لمجموع اجرة عشر سنوات محسوبة على اساس الاجور المحددة بموجب هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد محمد الدويب .

السيد محمد الدويب : سيدي لو سمحت الواقع ان الامر بالنسبة للعقارات السكنية محصور بين المالك والمستأجر ولكن الامر يختلف بالنسبة للعقارات التجارية اذ يشمل الفروقات التي ترفع لهذه العقارات ولذلك يجب ان يكون لهذه العقارات وضع تجاري خاص بما يتعلق بالاخلاء وحالاته ، لأن المحل التجاري هو مصدر رزق للمستأجر واولاده وهو حق له بما ادخل عليه من خدمات وما كونه من اسم تجاري حتى ان حق الاجارة في بعض الدول يباع في المزايا العلني لانه ينقذ التاجر من الافلاس ، ولا يستطيع احد ان ينكر ان الكثير من التجار دفعوا مبالغ كبيرة كفروغ لمخبرات تجارية في مواقع حساسة وفي مناطق جديدة منتشرة في مختلف مدن المملكة .

ولذلك فأنتي اقترح ان تضاف العبارة التالية للمادة التاسعة فقرة (د) بعد كلمة بموجب القانون اما اذا كان المؤجر محلاً تجارياً يقدر التعويض من قبل لجنة من ذوي الاختصاص ولأي من الطرفين ان يطلب من المحكمة تقدير ذلك التعويض وشكراً .

هكذا من الأصول

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالرزاق طيشات .

الدكتور عبدالرزاق طيشات : اثنى على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فرح .

الدكتور فرح الربضي : نحن في المادة السادسة قررنا ان يكون التعويض خمس سنوات ، وهنا نقرر ان يكون عشر سنوات . الاصل ان يكون التعويض في كل الحالات متساوي او واحد ، اقترح ان يكون خمس سنوات بدل عشر سنوات .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالنعم السيد عبدالنعم ابو زنت : شكراً دولة الرئيس .

في الحقيقة تقييد التعويض بما يساوي اجرة عشر سنوات ولو حسب بموجب هذا القانون ففيه ظلم للمستأجر الذي سلخ من حياته التجارية والشهرة التجارية (٤٠) عاماً ، يعني مثلاً وسط شارع ظلال عندما يؤتى لتاجر معروف في الملكية كلها او في شارع السلط يؤتى بجبري والقدس وحبيبة ويخلوا محلاتهم ، ماذا يساوي هذا من تعويض ؟ لذلك رحمة بالشهرة التجارية والميزان الاقتصادي وتفويهاً على المستغلين استغلالهم اقترح ان يكون البديل عن المدة الزمنية بمدة

تعويض للثل وبذلك تحفظ الشهرة التجارية ويحفظ لميزان الاقتصادي في المجتمع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

انا اثنى على ما ذكره الشيخ عبدالنعم لكن اضع قيد الا يقل عن مجموع اجرة عشر سنوات المذكورة هنا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

اقترح في الفقرة ( أ ) من هذه المادة تعويضاً مساوياً في مجموع اجرة المدة التي اشغل فيها المستأجر للمأجور .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : انا اثنى على اخواني ان تعرف ما هو المقصود بهذه الفقرة ( د ) .

( د ) المقصود بها اولئك الذين لا يحبون ان يعودوا الى المأجور ، الذي بنى شهرة مهتماً بالمأجور ويريد ان يعود اليه وذلك الذي علينا ان نهتم به وهو موجود في الفقرة ( و ) وليس

في ( د ) ، في ( د ) هو ذلك المستأجر الذي احب الاخلاء هذا لن اتحدث معه بخلو وشهرة هو احب الاخلاء ولذلك اكتفي بتعويضه بعدد من السنوات اما ذلك المستأجر الذي اراد العودة للمأجور ولم يمكنه المأجور هذا الذي يجب ان نتحدث عن تعويضه وهو موجود في الفقرة ( و ) ، وبالتالي انا اتنى على اخواني ان الفقرة ( د ) تبقى كما هي تعويض لمن اطلب منه المأجور الاخلاء وقبل ذلك هو يأخذ عشرة اضعاف الاجرة السنوية ويكتفي بذلك ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد احمد الكسامبة .

السيد احمد الكسامبة : يعني اعجب كيف الاخ ابو عصام فصل صياغة الفقرة ( د ) عن صياغة المادة كلها نحن نتحدث عن الاخلاء الاجباري و اذا رغب المالك ان يخلي لاجراء بعض الاصلاحات .

دولة رئيس المجلس : في بند ( و ) اخ احمد ، نحن اتين له . نحن لا نقف عن البند ( و ) نحن نبقى على بند ( د ) ثم تأتي ( و ) للتأكيد .

السيد المقرر : راجع الفقرة ( ب ) .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد .

الدكتور عبدالمجيد العزام : الحقيقة انا اثنى على ما ذهب اليه الزميل الدكتور فرح ، ان تنقص المدة الى خمس سنوات والنقطة الاخرى هناك جانب للخلوات يعني خفي وهو يساهم في التضخم ، تضخم الاسعار ، فلما عندما يكون خمسين الف دينار خلو لحل ما هذا التاجر يريد ان يرفع الاسعار . بحيث يغطي قيمة الخلو ، وبالتالي يساعد ويؤدي الى التضخم على الاسعار الموجودة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يصوت على الاقتراحات يا اخوان اخر اقتراح اقتراح السيد طلال عبيدات يمكن تعيده مرة اخرى .

السيد طلال عبيدات : الفقرة ( أ ) من هذه المادة تعويضاً مساوياً لمجموع اجرة المدة التي اشغلها المستأجر للمأجور .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح .

اقتراح من السيد عبدالنعم ابو زنت بتعديل التعويض الى المثل .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم يوافق على هذا الاقتراح .

اقتراح من السيد محمد الذويب يمكن تقرأ اقتراحك اخ محمد او السيد الامين .

السيد الامين العام : المادة ( ٩ ) الفقرة ( د ) بعد كلمة بموجب هذا القانون إضافة :- اما اذا كان المأجور محلاً تجارياً

يقدر التعويض من قبل لجنة من ذوي الاختصاص .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح ، هناك اقتراح من السيد بسام العموش يستحق المستأجر في حالة تخلية العقار المأجور بمقتضى احكام الفقرة ( ا ) من هذه المادة تعويضاً مساوياً لحال المثل بحيث يتم وضع شيك مصدق بأسم المستأجر بالمبلغ لدى كاتب العدل او لدى ايه جهة يتفق عليها .

هذا اول اقتراح استلمناه .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم يوافق عليه . لم يوافق عليه ؟

من يوافق على قرار اللجنة ؟ اغلبية كبيرة ، البند الذي يليه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

هـ . يترتب على المستأجر استعمال حقه في العودة الى العقار على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اختطار المالك له بان العقار قد اعيد بناؤه واصبح معداً للتأجير . فان لم يعد ، يستحق التعويض المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة .

قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور

مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : اقترح ان تكون المدة خلال شهر وليس خمسة عشر يوماً .

دولة رئيس المجلس : كله بهذا المعنى . موضوع شهر اخ خليل شهر ؟ طيب ماشي الأخت توجان شهر .

اذن هناك اقتراح بالتغيير من (١٥) يوم الى شهر ، من يوافق على ذلك ؟ موافقة ، تعدل المادة بحيث تصبح شهر بدل خمسة عشر يوماً . موافقة .

تعدل المادة بحيث تصبح شهر بدل خمسة عشر يوماً .

من يوافق على الفقرة كما وردت معدلة ؟ موافقة كبيرة . (و)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

و . اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة المذكورة بالفقرة (ج) من هذه المادة او امتنع عن اعادة المستأجر الى البناء الجديد او لم يتح له ذلك يكون ملزماً بدفع تعويض اضافي الى المستأجر يعادل التعويض المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة .

قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور

عبدالرزاق .

الدكتور عبدالرزاق طيبيشات : شكراً سيدي الرئيس .

اقترح تعديل هذه الفقرة التي تضع المالك في موضع الهيمنة والسيطرة وتجزئ له ان لا يتم البناء ان اراد ، وله ان يتمتع من اعادة المستأجر بعد اتمام البناء اذا رغب اقترح بدل منها ما يلي :-

الزام المالك بأعادة المستأجر اذا رغب المستأجر في ذلك ، واذا كانت هناك عدم امكانية اعادة البناء فيلتزم صاحب البناء بالتعويض الذي تقرر لجنة من ذوي الخبرة تبنيها المحكمة المختصة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، ارجو ارساله للامانة العامة . السيد عبدالرؤوف .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : مكان الحماية ان تمتع المالك ام انه لم يتم البناء او لم يعد للمستأجر او لم يتح له العودة للمأجور ، هذا هو المكان الذي فيه الحماية ، وبالتالي فان اقتراحي سيدي الرئيس من عند السطر الثالث لو لم يتح له ذلك يكون ملزماً اي المالك بدفع تعويض اضافي فوق العشرة الاولى تعويض اضافي عادل للمستأجر تقدره المحكمة ، وليس رجال الخبرة ، وانما تقدر هذا التعويض العادل المحكمة حتى يجبر المالك على ان يعيد المستأجر الى للمأجور ، وان لا يتهرب من ذلك لانه اخواني انصبر ان محلاً اجرت (٢٠٠) دينار ، الشكر اضافي (٢٠٠) يقول له لا اريد ان

ارجع يدفع الفين اخرى ، في حين شهرة المخل قد تتجاوز عشرات الالوف .

ولذلك هنا حتى نجبره على الاعادة الاصل الاعادة وليس الدفع ، شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين ، الشيخ عبد الباقي بشي .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

بالاضافة لما قاله زميلنا ابو عصام وانا اؤيد كل ما قاله ارجو ان لا نكون كما هو قرار مجلس الامن حق العودة والتعويض يجب ان يكون حق العودة الزامي للمالك ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

انا اقترح ان يجري على المادة التعديلات التالية ، التعديل الاول تحذف جملة او امتنع عن اعادة للمستأجر والاقتراح الثاني ان يكون ملزماً بدفع تعويض اضافي الى المستأجر يعادل المثل مضافاً الى ما ورد في الفقرة (د) على ان لا يقل عن اجر خمس سنوات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، قدم لنا

الاقتراح خطي اذا سمحت ، الدكتور ذيب



هكذا من أجل

الدكتور ذيب خطاب : اترح ان تصبح المادة كما يلي :-

اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة المذكورة في الفقرة (ج) من هذه المادة يكون ملزماً بدفع تعويض عادل الى المستأجر عن التأخير في البناء ، ويحق للمستأجر المطالبة بالتعويض خلال فترة التأخير دون المساس بحقوق المستأجر الاخرى ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : قدم لنا اياه خطياً اذا سمحت السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : شكراً دولة الرئيس .

ارجو ان تصحح كلمة اذا لم يتم المالك اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة المذكورة .

دولة رئيس المجلس : خطي لو سمحت لاننا لم نسمعه نقرأ . بعدين . السيد صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : في السطر الثالث لو لم يتح له ذلك اضافة بسوء نية ، وفي السطر الاخير اضافة طبعاً او بدفع بدل الضرر الفعلي اللاحق للمستأجر ايها اكثر .

دولة رئيس المجلس : اكتبه لنا اياه خطي خليفنا نقرأ كل الاقتراحات ، السيد نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : لم يضح للمشروع هذه المادة الا وربطها بالمادة (د) وهنا

يوجد تناقض يربط هاتين المادتين لذلك المنطق يقول انا تبقى المادة كما هي بمشروع القانون الاصلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

انا اضافة الاما قاله معالي ابو عصام اضيف فقط فقرة على الا يقل عن التعويض الوارد في الفقرة (د) ، يعني تعويض عادل تقررته المحكمة على ان لا يقل عن التعويض الوارد في الفقرة (د) من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : ابعثه لنا خطي اذا سمحت . السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

الواقع هذا القانون اصبح اسمه قانون المستأجرين للمالكين ، ونحن يجب ان نجد معادلة للتوازن .

عندما يقوم هذا المالك بهدم هذا البناء واذا لم تتوفر له اسباب إعادة البناء هناك اقتراح بالزام العودة ، كيف يعود شخص على عدم وجود مبنى هذا من ناحية .

الناحية الثانية هي موضوع التعويض بقيمة الشهرة الشهرة تدفع من شخص لديه مصلحة الاستعمال مأجور لغايات تجارية وهي

ليست دائماً قابلة للتقدير بالمثل وفي تلك الحالة انا اعتقد ان ما تفضل به الزميل معالي عبدالرؤوف الروابدة هو الصحيح ان يكون هناك تعويضاً اضافياً تقدره المحكمة لأنه سيكون تعويضاً عادلاً ولكن لا يكون شهرة ولا يكون الزام بالعودة ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالرحيم عكور .

السيد عبدالرحيم عكور : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة انا اقول انه اذا لم يتم المالك خلال المدة التي هي الفقرة (ج) من اقامة البناء وتشطب ما بعدها من فقرة الا ان يكون ملزماً بدفع تعويض اضافي ، تشطب هذه كاملة ، لاننا لا نريد ان نعطي المالك فرصة الا يعيد البناء للمستأجر ، فأبقاء هذه الفقرة ، او امتنع عن إعادة المستأجر الى البناء الجديد أولم يتاح له ذلك يكون ملزماً فقط من هنا والباقي يشطب ذلك .

دولة رئيس المجلس : يمكن ان تقدمه لنا خطي حتى نقرأه بعد قليل السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : انا ارى كما قال الاخ ذيب ان يحذف الجزء الثاني لانه هذا جزء هو الذي شكل في الفقرة (ب) التي اعطت حق الخيار ، فالفقرة (ب) تصبح فيها الحق ملزم ، لانه اختار العودة فأذا شطب الجزء الثاني لا يعود للمالك الخيار ، لكن انا ارى ان

يضاف فقرة اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة المذكورة فعليه ان يعيد المستأجر ويدفع له تعويضاً عن الضرر الذي لحق به .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن نصوت على الاقتراحات .

اخر اقتراح من السيدة توجان ، واحد مكرر وواحد اضافة .

الدكتور عبد المجيد عزام : الزملاء اعضاء اللجنة القانونية وهذا قرارهم ، هل يجوز لهم ان يعيدوا و يغيروا . طالما هم اجمعوا على ذلك واتفقوا على هذا النص ، بدون تحفظات على المادة .

دولة رئيس المجلس : صحيح ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : عفواً لم اكن عند اقرار هذه المادة لاني لم ادعى للاجتماع .

دولة رئيس المجلس : طيب ، ارجو قراءة اقتراحك الثاني .

وارجو الانتباه حتى نصوت .

السيدة توجان فيصل : اقتراحي اقول انني اؤيد زميلي ان تشطب من المادة بدءاً من او امتنع عن إعادة كي لا تعطيه حق الامتناع ، تصبح الفقرة اولم يتم المالك البناء خلال المدة المذكورة بالفقرة (ج) من هذه المادة فعليه ان يعيد المستأجر ويدفع له تعويضاً عن الضرر الذي لحق به .

هكذا من الله على

دولة رئيس المجلس : في ثنية ؟ ثبت .  
طبيب من يوافق على هذا الاقتراح ؟ غير موافق  
عليه الشيخ عبدالرحيم عنده اقتراح امانة  
العامة تقرأ لنا اذا سمحت .

السيد الامين العام : الاقتراح هو شطب  
العبارة من او امتنع عن اعادة المستأجر الى ان  
يكون ملزماً .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على  
هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح ، السيد احمد  
الكساسة كان عنده اقتراح ، ابو الرائد اذا  
سمحت اقرأ لنا .

اقتراح السيد احمد الكساسة . سيد  
احمد اقراه .

السيد احمد الكساسة : ليصبح نص  
المادة او لم يتح له ذلك يكون ملزماً بدفع  
تعويض اضافي عادل تقرر المحكمة على ان لا  
يقل عن التعويض الوارد في الفقرة (د) من هذه  
المادة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح ، السيد محمد  
الجنيطي كان عنده اقتراح .

السيد الامين العام : ان تصبح الفقرة  
(د) كالتالي :

اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة  
المذكورة في الفقرة (ج) من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : هذا هو الاقتراح ؟  
السيد المقرر : بدل يقيم يتم .

دولة رئيس المجلس : تغيير كلمة يتم  
ببتم ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم يوافق  
عليه ، في اقتراح من الدكتور محمد عوض .

السيد الامين العام : يلزم المالك باعادة  
المستأجر واذا تعذر ذلك يكون ملزماً بدفع  
تعويض اضافي الى المستأجر يعادل ما يستحقه  
المثل على الا يقل عما ورد في الفقرة (د) .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح ، في اقترح السيد  
عبدالرؤف الروابدة .

السيد الامين العام : اذا لم يتم المالك  
البناء خلال المدة المذكورة بالفقرة (ج) من هذه  
المادة او امتنع عن اعادة المستأجر الى البناء  
الجديد ، او لم يتح له ذلك يكون ملزماً بدفع  
تعويض اضافي عادل للمستأجر تقدره  
المحكمة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟ عدوا الاصوات .

السيد الامين العام : ٢٦ من ٥٩ .

دولة رئيس المجلس : ٢٦ صوت لم

ينجح الاقتراح ، في للسيد محمد الدويب  
اقتراح .

السيد الامين العام : اذا لم يتم المالك  
البناء خلال المدة المذكورة بالفقرة (ج) من هذه  
المادة او امتنع عن اعادة المستأجر للبناء الجديد  
او لم يتح له ذلك يكون ملزماً بدفع تعويض  
اضافي الى المستأجر هنا تقدره لجنة من ذوي  
الخبرة والاختصاص ولأي من الطرفين ان  
يطلب من المحكمة تقدير ذلك بالتعويض .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟

السيد الامين العام : ٢٦ من ٥٩ .

دولة رئيس المجلس : ٢٦ من ٥٩ ، في  
اقتراح من الدكتور عبدالرزاق .

السيد الامين العام : الاقتراح ينص على  
ما يلي :-

(( الزلم للمالك باعادة المستأجر إذا رغب  
المستأجر في ذلك . واذا كانت هناك عدم  
امكانية إعادة البناء فيلتزم صاحب البناء  
بالتعويض الذي تقررته المحكمة المختصة )) .

دولة رئيس المجلس : هذا نفس اقتراح  
السيد عبدالرؤف الروابدة طبيب ، من يوافق  
على هذا الاقتراح ؟

لم يوافق عليه ، اخر اقتراح للسيد بسام  
العمروش .

السيد الامين العام : الاقتراح فقرة (و) .

اذا لم يتم المالك البناء خلال المدة

المذكورة بالفقرة (ج) من هذه المادة او امتنع  
عن اعادة المستأجر الى البناء الجديد او لم يتح  
له ذلك يكون ملزماً بدفع خلو المثل .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟ يعني كلمة خلو المثل فقط من  
يوافق ؟

غير موافقة ، دكتور ذيب في عندك  
اقتراح ؟

تفضل اقراه لنا من الدكتور ذيب والسيد  
احمد القضاء .

الدكتور ذيب عبدالله : سيدي  
الرئيس .

اقتراح ان تصبح المادة كما يلي :- اذا لم  
يقيم المالك البناء خلال المدة المذكورة بالفقرة  
(ج) من هذه المادة او امتنع عن اعادة المستأجر  
الى البناء الجديد أو لم يتح له ذلك ، يكون  
ملزم بدفع تعويض عادل الى المستأجر عن  
التأخير في البناء ، ويحق للمستأجر المطالبة  
بالتعويض خلال فترة التأخير دون المساس  
بحقوق المستأجر الاخرى .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا  
الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح ، دكتور احمد في  
عندك اقتراح ؟ تفضل .

الدكتور احمد القضاء : اقامة اي بناء  
تجاري يكون لهذا البناء واجهة امامية وواجهة  
خلفية وواجهات جانبية فأقترح ابقاء المادة كما

هكذا من الله على

وردت مع اضافة بعد اعادة المستأجر الى البناء الجديد وإلى موقعه السابق .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم يوافق على الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟ اغلبية كبيرة ، المادة العاشرة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة (١٠)

يجوز اخلاء المأجور دون تعويض اذا كان آيلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر .

قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالمعتم .

السيد عبدالمعتم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

اذا بقيت المادة على اطلاقها في الواقع ستشكل حالات تسلسل من سراديب يمكن البعض لسيفل المستأجر ، فلذلك عندما يقال في المادة العاشرة يجوز اخلاء المأجور دون تعويض اذا كان آيلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر ارجو تقييد ذلك بالمادة التالية بشرط عدم اعادة البناء ، اما اذا

اعيد البناء فتطبق الفقرة (و) من المادة التاسعة .  
دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : انا افهم ان يخلي المأجور الآيل للسقوط دون الشروط الواردة في الفقرة (أ) لكن لا افهم لماذا دون تعويض ، فأقترح ان يكون بالتعويض الوارد في الفقرة (و) .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الاخوة الزملاء الحقيقة جيدة النقاش في قانون مهم مثل هذا القانون بهم قطاعات كبيرة من شعبنا ، لكن يجب بنظري المتواضع يجب لا انطلق لا انا ولا غيري من اي نقاش من زاوية معينة .

دولة رئيس المجلس : المادة عشرة .

السيد المقرر : نعم سيدي ، المادة عشر يعني نحن نتناقص في مواضيع التثنية كأننا نتناقص في طرف يدافع عن المستأجر وفي طرف يدافع عن المالك لا ليس كذلك ، الامر بوجود ومطبق هذه كلها مواد وردت في القانون القديم من عام (١٩٥٢ او ١٩٥٣) في قانون المالكين والمستأجرين السابق واستقرت عليها المحاكم اخلاء المأجور الذي هو آيل للسقوط هو حماية للمستأجر ايضاً ، او اذا

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد ان الآيل للسقوط كالهالك ومن هنا جاء المشرع بعدم التعويض ، لكن عندي اقتراح بأضافة فقرة في نهاية هذه الفقرة مع تملر الحيلولة من سقوط البناء من الناحية الفنية لأنه اليوم في تكنولوجيا ويمكن يصلح البناء ، شكراً .

دولة الرئيس المجلس : شكراً ، السيد

نادر الظهيريات .

السيد نادر الظهيريات : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد ان هذه المادة كافية ووافية وسبب ذلك ان هناك لجان خاصة في كل محافظة او في كل متصرفية يرأسها المحاكم الاداري وعضوية الدفاع المدني ومهندس البلدية والاشغال العامة بتقرير ان كان هذا البناء ايلاً للسقوط او خلاف ذلك ، وبالتالي اعتقد ان هذه المادة وافية ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : اعتقد ان الاعتقاد السائد ان كل مالك هو مليونير ولذلك من هنا تأتي كل الانعكاسات ، واحد

كان يعرض ممتلكات المستأجر للخطر ايضاً حماية للمستأجر لماذا ننظر دائماً بنظرة بأن المالك يربص بالمستأجر لا بخلاء ليست هكذا ولا وضع النص من اجل هكذا ولا وافقت اللجنة القانونية على هذا النص من اجل هذا التفكير المأجور الذي يكون آيل للسقوط يجب ان يخلي حماية للمستأجر ، وايضاً لا يجوز ان يبقى بدون استغلال ، فمن حق المالك ان يبني عقاره اذا كان البناء الذي فيه آيل للسقوط لكن ان نقول انه تسلسل وانه سراديب ويزرق من هنا ... والخ ، هذا كلام الحقيقة غير وارد .

فالرجاء ان نوافق على المادة كما وردت

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالرزاق .

الدكتور عبدالرزاق طييشات : اعطت هذه المادة الحق المطلق للمالك لاختلاء المأجور دون تعويض اذا كان البناء آيلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر ، اقترح تعديل هذه يعطي للمستأجر تعويضاً او الحق العودة للمأجور بعد اعادة بناءه ببدل ايجار المثل اذ ان البناء الذي سيقام ببدل البناء التقديم قد يضر على المالك ايجارات واخلوا عالياً ، ويحرم المستأجر القديم من اي حق او منفعة .

هنا اؤيد الاقتراح الذي اقترحه الشيخ ابو

زنت .



هذا من المأهول

عنده بيت بانيه صار له (٣٠) سنة ما عنده غيره بده يسقط انا المقروض ان اورث المالك المستأجر لمدة له (٣٠) سنة وابني له بيت جديد او اؤجر له بيت جديد هذا كلام اذا كنت يجب ان تطالب فأسأل المستطاع ، انا اعتقد ان ما جاء في المادة (١٠) كلام واقعي كلام عادل ولا نحتاج هنا كلنا الحقيقة في الهم شرق ، نحن لسنا لرفيقين يا اخوان ، شكراً ،

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة انا اميل الى ما جاء على ذكره الاخ المقرر واقول ان الحالات التي تؤول خلال البناء للسقوط هي حالات صعبة جداً وتقررهما المحاكم واللجان المختصة وهي قضية معروفة ولا يمكن ان تكون هناك ثغرة من خلالها يستطيع المالك ان يدخل الى هذا الموضوع ويخلي المستأجر .

انا اعتقد ان هذه المادة بما جاءت وكها وافقت عليها اللجنة القانونية هي مادة مناسبة وأؤيد ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : هنا النص كي نصف المالك والمستأجر لا نريد ان نعوضه

فقط لأجل التعويض ان نقول ان يضاف لهذا النص وعند اعادة بناء يخدم نفس استعمالات العقار القديم تطبق الفقرات (ب و د) من القانون اي لو ان لو كانت دكاكين وهدمت وبني دكاكين جديدة له الحق ان يستفيد اما اذا كان منزل مثلاً وبني دكاكين فلماذا التعويض ، لانه لم يفقد شهرة تجارية مثلاً اذا اعادة بناء يخدم نفس استعمالات العقار القديم تطبق الفقرات (ب و د) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالرؤف .

السيد عبدالرؤف الروابدة : باديء ذي بدء ارجو ان اقول ان اهلولة السقوط قد تنتج عن كوارث طبيعية للمستأجر من زلزال او انهيار يحدث في مكان ما ، واعجب كثيراً ممن كانوا يوصون بأن يخرج للمستأجر من المأجور بنهاية العقد ، الآن يطلبون له ان يعود للمأجور ان اعيد بناء بعد ان انهيار هذه المادة تتحدث اخواني عن نهاية عمر البناء .

اغل عمره صار قابل للانهيار ، انا اجرت البناء ولم اؤجر الأرض فقد انهيار ما اؤجرك اياه ، كل الذي ستقولونه اذا قلتوا اذا بنا يرجع ان يصير ثلاث سنوات ولا يعني سيفقد المستأجر حقه في العودة .

اخواني نحن نحمل الكلام بما لا يحمل بناء مستأجر آيل للسقوط وصدر قرار من المحكمة ، اخواني هذه المادة لا تطبقها الا

المحاكم لانه يأتي بتقرير مهندسين فلا يقبل ، تقرر المحكمة بأنه آيل للسقوط فتسمح للمالكه فيجير مالكة من البلدية على هدمه ، ولذلك لا حاجة لأي تعويض في هذا المجال ، بعكس رأيي في كل المواد الاخرى . شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل اخر المتكلمين .

معالي وزير العدل : شكراً دولة الرئيس . سيدي ارجو اولاً ان اشير الى أن هذه المادة اصبحت مستقرة في التعامل بين المالكين والمستأجرين منذ اكثر من اربعين سنة اولاً .

ثانياً : ان ميرر الاخلاء في هذه الحالة هو انقضاء العقد حكماً لو عدنا للقواعد الاصلية التي تحكم العقود نجد فيها انه اذا تعلمر استيفاء المنفعة المتعاقد عليها بنفسه العقد حكماً وهنا في حالة اهلولة العقار للسقوط هناك استحالة حكمية في استيفاء المنفعة فينتهي العقد نحن نناقش هذه المادة وننسى شيئاً ان كل الضمانات التي نعطيها للمستأجر هي بالاصل خروج عقد شريعة المتعاقدين وهذا الخروج الاستثناء يقدر بقدره ولا يجوز ان نحمل للمالك ما لا تحمله كل المبادئ القانونية وما لا يحتمله المنطق اذ كيف نجبر المالك على اعادة بناء تهدم ، لكي نقول بأن للمستأجر الحق في التعويض اذا لم يعد البناء ، الاصل ان البناء اقيم لفترة محددة وهذه الفترة انتهت

بأهلولة للسقوط وبالتالي ينتفي اي ميرر لاعطاء حماية للمستأجر ، ونعود الى الاصل للقاعدة الاصلية وهي ان العقد شريعة المتعاقدين هذا ما اردت ان اضيفه وارجوا ان اؤكد على ان هذه المادة بشكلها الراهن مستقرة وعليها اجتهادات قضائية متوالية ولا يحسن بنا ان نغير الوضع القانوني القائم ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، آلان نصرت على الاقتراحات ، السيدة توجان ممكن تقرأ اقتراحك .

السيدة توجان فيصل : يصبح نص المادة : يجوز اخلاء المأجور دون تعويض تحذف دون تعويض .

يجوز اخلاء المأجور اذا كان ايلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او يمتلكاتهم للخطر ، وعند اعادة بناء يخدم نفس استعمالات العقار القديم تطبق عليه الفقرات (ب و د) من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على هذا التعديل ؟ لم ينجح التعديل .

السيد خليل حدادين عنده تعديل ، ممكن تقرأه لنا .

السيد خليل حدادين : يجوز اخلاء المأجور دون تعديل اذا كان ايلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او يمتلكاته للخطر مع تعلمر الحيلولة من سقوط البناء من الناحية الفنية

هكذا من المأهول

شكراً .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الدكتور عبدالرزاق كان في عندك اقتراح .

الدكتور عبدالرزاق طيغيات : ثبت على اقتراح ابو زنت .

دولة رئيس المجلس : مع اقتراح الشيخ عبدالنعم ، طيب الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : انا اسحب الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : طيب ، الشيخ عبد للنعم اقرأ لنا اقتراحك اذا سمحت .

السيد عبدالنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

يجوز اخلاء المأجور دون تعريض اذا كان آيلاً للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر ، لكن اذا اعيد البناء فتطبق عليه الفقرة (و) من المادة (٩) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح ، السيد الامين العام اقرأ اقتراح السيد صالح .

السيد الامين العام : نص المادة : يجوز اخلاء المأجور دون تعريض اذا كان آيلاً

للسقوط او معرضاً سلامة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر ، هنا الاضافة ويشترط في ذلك ان لا يكون بالامكان فنياً ترميم البناء .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟ اغلبية كبيرة . شكراً لكم .

اخواني سوف نتوقف في هذا القانون عند هذه المادة نستكمل فيما بعد ، وارجو الانتقال الى البند الذي يليه بالنسبة لقرار اللجنة القانونية رقم (١٢) اذا تكرمت السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٢. قرار رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، والمتضمن الشكوى المقدمة من النائب توجان فيصل ضد النائب جمال حديثه الخريشا .

دولة رئيس المجلس : السيد للقرر .

السيد عبدالكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦ ، برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جمو رئيس اللجنة وبحضور مقررهما معالي السيد عبدالكريم

وعليه تقرر اللجنة عدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائب جمال الخريشا . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة اللجنة القانونية مجلس النواب صالح الزعبي عبدالباقي جمو

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العدل

عمان

الرقم : ٢٠٠٢ / ١ / ٧

التاريخ : ١٧ / ٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرفق بطيه صورة عن كتاب رئيس محكمة بداية عمان رقم ١٦٩٦/١٤/٢٠٣١

تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ومرفقة صورة عن الشكوى المقدمة من النائب توجان فيصل ضد النائب جمال الخريشا للاطلاع واجراء

المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير العدل

طاهر حكمت

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

الدغمي والسادة اصحاب السعادة اعضاء اللجنة : د. هاني حجازين ، د. فوزي الطعينة ، عبدالعزيز جبر ، محمود الهريمل ، حاتم الغزاوي ، سليمان سلامة السعد ، عبدالله اخوارشيدة .

وتغيب بمذرة سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاتي .

وحضر من الحكومة : معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

ونظرت اللجنة في موضوع الشكوى المقدمة من النائية توجان فيصل ضد النائب جمال الخريشا وكتاب معال وزير العدل رقم ٢٠٠٢/١/٧ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ . وبعد مناقشة موضوع الشكوى وظروفها تجد اللجنة ما يلي :

اولاً : جرت العادة وقوع خلافاً بين اعضاء المجلس النيابية ولم يسبق في تاريخ الحياة البرلمانية الاردنية منذ بدء المجلس عام ١٩٢٨ ان تقدم نائب بشكوى ضد زميله امام المحكمة النظامية وطلب رفع الحصانة عن النائب المشتكي عليه لمثل هذه الخلافات .

ثانياً : ان الدورة البرلمانية على وشك الانتهاء وان المجلس بحاجة لتواجد كل عضواً من اعضائه لانجاز ما هو منوط به من اعمال ومهام وفي لجانه المختلفة .

هذا من الأعمال

محكمة صلح جزاء عمان

الرقم : ١٦٩٦ / ٩٤ / ٢٠٣١

التاريخ : ١٤ / ٢ / ٩٤

معالي وزير العدل

الموضوع :- الشكوى المقدمة من النائب في مجلس الامة السيدة توجان فيصل قلاجري ضد النائب جمال الخريشة .

ارجو ان ارفق لمعاليكم صورة عن الشكوى المقدمة من النائب توجان فيصل قلاجري وكيلها الهامي / مندر حمو ضد النائب جمال حديثه الخريشة بموضوع شكوى الدم والقذح والتحقيق والالاء والادعاء بالحق الشخصي واعمالاً لنص المادة ١/٨٦ من الدستور فاني التمس عرض موضوع هذه الشكوى على مجلس النواب كي تتمكن من اجراء المقتضى القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٩٤/٢/١٦ رئيس محكمة بداية عمان لدى محكمة صلح جزاء عمان الموقرة : التاريخ ١٣ / شباط / ١٩٩٣  
المشتكية ( المدعية بالحق الشخصي ) : النائب توجان فيصل - وكلاؤها الهامون مندر حمو وجمال هارون ولاتنة العابودي ورغد مدانات - عمان .

المشتكى عليه ( المدعى عليه بالحق

الشخصي ) : النائب جمال الخريشة - عمان  
الموضوع : الدم والقذح والتحقيق والاعتداء بالالاء مع الادعاء بالحق الشخصي بمبلغ مليون دينار لغايات الرسوم .

الوقائع :

١- المشتكية / المدعية بالحق الشخصي والمشتكى عليه / المدعي عليه بالحق الشخصي نائبان في مجلس النواب الاردني . وعضوان في لجنة الطعون الرابعة التابعة للمجلس المذكور .

٢- في اجتماع لجنة الطعون المنعقدة صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/١٢ والتي تضم في عضويتها بالإضافة الى المشتكية والمشتكى عليه كل من السادة النواب : عبدالكريم الدغمي وابراهيم شحدة والدكتور ذيب عبدالله ، وبحضور السيد محافظ اربد فايز العبادي والطاعين في نتائج انتخابات اربد السادة : الدكتور حسني الشياح والدكتور مازن ابو بكر والمهندس محمود ابو غيدا وحسن التل واحمد جرادات وفهمي العابدي وطه عباينة وسعد ابو ريملة وفضل الله حداد وثناء مداخلة للمشتكى عليه / المدعى عليه بالحق الشخصي اشاد فيها المذكور بالحكم العرفي وقال ( لولا قبضة الحديدية للحكم العسكري والاحكام العرفية لضاعت البلد وخربت ولم ينجها الا هذه الاحكام ) . وعند ذلك ردت عليه المشتكية : انت تقول هذا وانت نائب في

المرحلة الديمقراطية ، حيث اجابها اية ديمقراطية هذه ؟؟؟ .

فردت عليه المشتكية بحكم انها نائب في مجلس الامة ولها ملء الحرية في ابداء الرأي والتكلم استناداً لاحكام الدستور والقانون والنظام بان الاحكام العرفية لم تستطع ان تضبط المفسدين الذين رتبوا على البلد تسعة مليارات من الدنانير كمدىونية .

٣- بعد ذلك استمرت اللجنة في النظر في الطعون واستمعت الى اقوال محافظ اربد ، فما كان من المشتكى عليه الا ان قاطع سير العمل وفجأة قال لرئيس اللجنة السيد عبدالكريم الدغمي انا لا اسمح لهذه البنت / ويقصد المشتكية / وشار يده اليها ان تقاطعني اثناء كلامي . ووجه بعد ذلك كلامه الى المشتكية وقال لها : ( انت بتخرسي لما انا بحكي ) وقال ايضاً ( امشي اطلمي بره ، انت وحدة مش مؤدبة ومش مربية ) وعندما ردت عليه المشتكية على اقواله قام بضربها بمنفضة السجائر الموجودة على الطاولة التي تفادتها المشتكية وكسرت زجاج احدى الخزانات واستمر في ضربها بكل ما هو موجود امامه من مواد معدنية ومنها مكبس خراصة وكان يشتمها اثناء ذلك ويقول : ( يلعن ابوك وابو الشركس وابو القوقاز اللي جابتك ) وايضاً ( يلعن ابوك وابو البطن اللي حملك ) .

٤- ان قيام المشتكى عليه بدم المشتكية

بمواجهتها وبحضور من ذكر هو اعتداء على كرامتها وشرفها واعتبارها ، ويعتبر ايضاً تحقيراً للمشتكية وجه اليها وجهاً لوجه بالكلام والحركات العلنية محاولة الحاق الاذى فيها بالضرب وهي جميعها افعال معاقب عليها قانوناً خلافاً لاحكام قانون العقوبات ، المواد ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ٣٣٤ من قانون العقوبات وهي افعال معاقب عليها قانوناً .

٥- تتخذ المشتكية صفة الادعاء بالحق الشخصي لمطالبة المشتكى عليه بالمعطل والضرر المادي والادني والمعنوي الذي اصابها نتيجة

الطلب : تلتبس المشتكية من المحكمة الموقرة جلب المشتكى عليه وتبلغه لائحة الادعاء بالحق الشخصي ومحاكمته وانزال العقوبة المقررة قانوناً بحقه والزام المشتكى عليه / المدعى عليه بالحق الشخصي بالمعطل والضرر المادي والادني والمعنوي الذي لحق المشتكية / المدعية بالحق الشخصي والذي تقدره مبدئياً بمبلغ مليون دينار اردني . وانتخاب خبراء لتقدير الضرر المطلوب اعلاه .

وكلاء المشتكى

المدعية بالحق الشخصي

دولة رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية معروض للمناقشة .



هكذا من المأهول

السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : أولاً سأعرض للأسباب التي أوردها السادة أعضاء اللجنة القانونية وأشير إلى أنني لم ادعى للاجتماع كعضو كان يجب ان يدعى حتى لو لم يؤخذ تصويتي بأعتبار ان اي معنى مثل طعن في النيابة بحضور المعني المحضور في نيابته مثلاً لكنه لا يصوت ، المعني يحضر ولكنني لم ادعى ، وهذا كان تجاوز على حقي بالسبب الاول الوارد هنا انه جرت العادة واقول انه فوق العادة هنالك النظام الداخلي النظام فوق العادة هناك النظام الداخلي النظام فوق العادة والقانون والدستور ، تسلسل لكي فوق العادة ، فان جرت العادة فليس الضرورة عادة حسنة .

فأني متضرر سواء من المجلس او خارجه يحق له ان يعلن واعتقد ان الضرر اكبر اذا كان داخل المجلس لان الضرر الذي يقع على عضو في المجلس او الاساءة التي تقع على عضو في المجلس هي في الحقيقة تمس المجلس بأكمله، فهنا يسقط هذا البند ، واعتقد بما انها اول مرة فكنت اتوخى من زملائي الكرام ان يجعلوا هذه سابقة لكي يصبح اداء المجلس حضارياً تفعل فيه الانظمة الداخلية والقوانين والدستور ، فنحن هيئة تشريعية والهيئة التشريعية اذا بادرت هي على ان تغلب عادة سيئة على النظام والقانون والدستور معناها تنتقص من قيمة التشريع ومن دورها في المجتمع ، فكنت آمل ان تكون هي السابقة وسمعت انه دعي وأتينا

لكي نفعل النظام والقانون والدستور فلا ارى اذا كانت النية هو تفعيل هذه الاجرايات ضد اي نائب لماذا لا يبدأ التفعيل الآن ، كيف يسقط هذا التفعيل الان وفي جلسة لاحقة تلك التي كان من المقرر ان تعقد يوم الاحد الماضي والان عقدت ستعقد مستقبلاً سيجري تفعيل هذا القانون ، فهل يعني استثناء حالتي ثم تفعيلها اعتقد ان هذا غير لائق بالمجلس بأعتبار انه طالما نوى واعلن عن نيته فعله ان يبدأ منذ الان بتطبيق هذه النية .

الحجة الثانية لعدم رفع الحصانة ، وهي ان الدورة البرلمانية على وشك الانتهاء ، طبعاً عند انتهاء الدورة البرلمانية تسقط الحصانة عن كافة النواب وبالأماكن الاستمرار في القضية ، وانا قلت للمجلس ان هذا العرض هو عرض سياسي وله هدف انا اعرف ان بضعة ايام لن تقدم ولن تؤخر القضية ستأخذ مداها ووقتها ، لكنه كما قلت هو ايضاً امتحان مبدئي لنا والمجلسنا ولا نفسنا وامام ناخبينا لان القضية تتضمن اولاً اساليب حضارية في التعامل مع بعضنا ، ونحن قدوة ومثال نحن نقول بان الديمقراطية لا تقوم الا اذا وصلت الى التربة فيجب ان تنفل في النظام التربوي فماذا نقول نحن ونحن اعضاء هذا المجلس الديمقراطي اذا كنا نتحاور بالشتم والضرب ، ماذا نقول لمن يراقبنا وللاجيال التي تراقبنا .

اي تغفل في المنهاج لاقناعهم في الديمقراطية . لن يجدي اذا شاهدوا نوابهم

يتشاقمون ويتضاربون لأختلاف الرأي فهذا امتحان لهذه المقولة وهي ايضاً امتحان لمقولتنا بأننا نؤمن بالديمقراطية نقض الديمقراطية وكلنا اعلناها في يافطانتا وفي بياناتنا .

نقض الديمقراطية هي الاحكام العرفية فاذا كان المجلس يحمي الدفاع عن الاحكام العرفية بهذه الطريقة ايضاً هذا قرار سياسي يتعلق ببياناتنا والقرار الاخر هو موضوع الوحدة الوطنية التي جميعاً اعلناها في بياناتنا وللشارع الحق ان يحاكمنا اذا لم نفها ، فأذا مست الوحدة الوطنية وهي احدى مقدسات هذا الوطن اذن كيف نتعامل مع من مسها هذه نقاط هي التي من اجلها عرضتها للتصويت وانا اعرف ان الوقت قريباً أتني حيث تسقط الحصانة .

بقية الحجة الثانية تقول ان المجلس بحاجة يتواجد كل عضو من اعضاءه لانجاز لما هو منوط لهذا المجلس من مهام مختلفة ، اذن المجلس يعبر عن حرص شديد على بقاءه وعلى استمراره ، فهذه الشهادة المكتوبة من المجلس كحجة سأمتحنها واقول ما دمتا حريصين على بقاءنا بضعة ايام بالعكس على بقاء واحد من ثمانين منا بضعة ايام لخطورة المهام التي نحرص عليها فأنا اذكر المجلس الكريم ان بقاءنا لساعة واحدة حتى بقاءنا في هذه اللحظة التي نحن نتابع فيها مرهون بمادة بالدستور هي المادة (٧٣) ليست في الدستور الاصلي اعيد تعديلها فالذي سمح بأعادة تعديلها يمكن ان يسمح

بعودتنا عن هذا التعديل لكي نكون مجلس فعلاً لنا حصانة ولنا قوة ديمقراطية ولا نكون قد خدعنا الشارع بأن قلنا له انتخبنا لنمثلك اربع سنوات ونحن لا نضمن ان نستمر لتمثيله ساعة ولا نجرو على ان نطالب بتعديل الدستور كي نفي الناخب على الأقل حقه في جهده في خروجه من بيته وملاحقة للبطاقة ووصوله الى الصناديق فمن كان صادقاً وسيصوت لأن هذه الحجج سأطلب منه ان يصوت على تعديل الدستور وفي الذات المادة (٧٣) والا تكون هذه الحجة ذريعة والشارع حكماً كلنا نحاكم من قبل ناخبينا . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، رجاء نريد ان نحصر كلامنا بدقة وبأختصار المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

يعني بعد ان سمعنا هذه المداخلة من السيدة الزميلة علينا ، موضوع رفع الحصانة او عدم رفعه هي جزء من سلطات النائب التي يمارسها كل يوم في هذا المجلس ، موضوع ان يصوت على قانون المالكين والمستأجرين بهذا الشكل او ذاك هي سلطة خاضعة لاجتهاد النائب واذا كنا ديمقراطيين حقيقة نحن نحترم اجتهاد بعضنا البعض اللجنة رأيت بهذا القرار باجماع اعضاءها وهي سلطة لها ، سلطة لها هذا الاجتهاد وسلطة لكل عضو ان يصوت سلباً او ايجاباً ان يصوت برفع الحصانة او يصوت بعدم رفع الحصانة دون ان يتعرض لأي



هكذا من المأهول

ارهاق فكري او ارهاق نفسي ، واللجنة رأّت انها لا توافق على رفع الحصانة والقرار للمجلس الكريم اللجنة تنسب تنسباً دون ان تقرر اللجنة اللجنة ودون ان يساء اليها هذا هو اجتهادها .

واقترح سيدي الرئيس اختصاراً للوقت بأن كل واحد محدد ماذا يريد ان يصوت او ما يصوت .

السيدة توجان المشتكية تكلمت وهي التي تقدمت للمحكمة التي اوصلت اليها طلب رفع الحصانة ، واللجنة قدمت قرارها فأقرت وقف النقاش والتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله تريد ان تتكلم ، كلمة قصيرة اذا سمحت .

الدكتور عبدالله المكايلة : الكلمة باسم جبهة العمل الاسلامي .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين نرجو ان تسمحوا لنا في كتلة نواب حزب جبهة العمل الاسلامي أن نبين في معرض مناقشة هذه القضية أنه في الوقت الذي تتدافع فيه الاحداث وتعاظم التحديات التي تترتب على مجلسنا المسؤولية الجسيمة

والتصدي الجاد لحملها نجد أن اداء المجلس قد سجل تراجعاً عما هو متوقع منه كما أن طبيعة الخطاب النيابي ولهجته ونوعية النقاش وطبيعة العلاقة والتعامل بين اعضاء المجلس الكريم قد سجلت هي الأخرى تراجعاً ملفتاً للنظر أصبح مثار انتقاد مختلف الجهات والمسؤوليات وقد ساهمت صحافتنا وللأسف بتسليط الأضواء على هذه الصورة غير المرضية ونشرها على أوسع نطاق مما أسهم باعطاء انطباع سيء لدى الشعب عن هذا المجلس بسبب خلاف كان ينبغي الا يتفاعل مسبباته أولاً والا يفرد له الحيز الكبير في الصحافة لتبلغ المدى الذي وصلت اليه ثانياً .

اننا نعتقد ان مجلسنا بحاجة ماسة الى استحضار مرتكزات الخطاب النيابي الحضاري ومقوماته وبلورة هذه المرتكزات في صيغة مكتوبة متفق عليه لتكون موجهاً وهادياً لنا جميعاً في خطابنا ومناقشاتنا كما أننا نشعر أن الشعور الذي يساورنا جميعاً بتدني الانجاز يحتم علينا أن نضع خطة واضحة لعمل المجلس في دوراته المقبلة العادية منها واستثنائية سواء منها ما يتعلق بالتشريع أو ما يتعلق بالرقابة كي يحمل الوقت عبء المكافيء من العمل الجاد ونرى أن يندب لهذه المهمة مجموعة من النواب ممن يؤنس فيهم الكفاءة لمثل هذه المهمة .

إننا في الوقت الذي ندرك فيه أن الخلاف في الرأي والمعارضة للمواقف والمشاردة

بين اعضاء المجالس النيابية أمر طبيعي وطبيعي ان يصل في أحيان كثيرة الى لون من المشاجرة لكننا لا نعتبر أن تأخذ الخلافات والمشادات طابعاً ذاتياً أو بعداً شخصياً يصل الى النيل من كرامة الاشخاص على قاعدة من تجسيد العداوة وتصعيد النزاع الفردي والانتصار للذات والدوران حوله الان ليخرج الخلاف في نهاية من دائرة المصلحة العامة التي نشأ بسببها الى دائرة المصلحة الفردية وإعاقة عمل المجلس وحشره في اطارها .

اننا لا نستطيع أن نزعم لشعبنا أننا أمناء على حقوقه الدستورية وحراس لحرياته اذا كنا عاجزين عن استيعاب حرية بعضنا البعض في التعبير عن رايه وقناعاته بأسلوب حضاري ومسؤول اننا نعتبر أن الحفاظ على الحريات العامة وصيانة حقوق المواطنين من اولويات مقاصد شريعتنا الغراء ولذا كان الغاء الأحكام العرفية قد احتل الأولوية الأولى لبرامجنا الانتخابية في انتخابات عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ ، كما احتلت عملية الغاء تلك الاحكام الاولوية الاولى لمجلسنا النيابي الحادي عشر ونحن ماضون مع كل المتحمسين من نواب هذا المجلس في اعطاء هذا المجال الاولوية الكبرى في عملنا في هذا المجلس .

لقد ساءنا ما حدث بين بعض النواب المحترمين من خلاف وكنا نود ان يحتوى في مهده والايخرج من الجلسة التي حدث فيها والا يتطور الى البعد الذي أخذه .

اننا لا نريد أن نؤكد امام مجلسكم الكريم أن شعبنا وأمتنا ليسا بحاجة الى مزيد من الاحباط وخيبة الأمل في رموزه القيادية ، فلتثق الله ولترثق الى المسؤولية الجسيمة التي حملها شعبنا لنا ولنتصدى الى القضايا الخطيرة والتحديات الدائمة التي أظلت شعبنا وامتنا .

أن مسألة التحاكم الى القضاء بين اعضاء المجالس النيابية بسبب خلافات جاءت على خلفية البحث في القضايا العامة ، والمصالح الوطنية أمر لم اعلمه في تاريخ الحياة البرلمانية في بلدنا ، ويعتبر سابقة خطيرة سوف تتخذ ذريعة قد تستغل من اي عضو من اعضاء هذا المجلس أو اعضاء الحكومة في اي مناسبة للبحث والمساءلة في اي من القضايا العامة مستقبلاً .

من هنا فإننا لسنا مع هذا السلوك ولا نرى مبرراً لرفع الحصانة عن اي عضو من اعضاء هذا المجلس الا اذا ارتكب لا قدرالله جرماً لا يصح معه استمرار عضويته في هذا المجلس لا في الدورة البرلمانية فحسب .

اننا نريد للنائب أن يكون قوياً في مواقفه جريماً في الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته ، محترماً مهيباً بسلوكه القيادي المسؤول ، فما بالنا اليوم نعتمد الى اضعافه ونشزع سيفاً مصلتاً على عنقه بالتدريج برفع الحصانة عنه .

اننا إذ نؤكد على انتهاج أدب الخلاف ولزوم قاعدة ما يجوز فيه الخلاف لا يجوز فيه

هكذا من الله على

الاختلاف ، والبعد عن تجريخ الاشخاص والهيئات وتطبيع العلاقات مع من يخالفوننا الرأي من زملائنا اولى من تطبيعها مع عدونا لئلا نرى أن يتجاوز أطراف الخلاف ما حدث وإن يوقفوه عند هذا الحد كما تتمنى عليهم جميعاً وقد اخطأوا بحق بعضهم ان يحتدروا لبعضهم وامام هذا المجلس وهم بهذا يكبرون ولتكبر جميعاً الى ما هو أهم واكبر واخطر واهم مما يحيط بشعبنا وامتنا من مخاطر وتحديات .

وختاماً فإننا نتوجه من الرئاسة المحترمة بالطلب بتفعيل النظام الداخلي وتطبيق أحكامه تجاه كل التجاوزات والمخالفات سواء اثناء اللقاء الكلمات أو المشاركة في المناقشات أو أي شكل من اشكال المشاركة سواء تحت القبة أو في عمل اللجان .

انتهت الجلسة

دولة رئيس مجلس النواب  
طاهر المصري

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

شكراً سيدي الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : يا اخوان دعونا ننهي الموضوع اذا تكرتم معلى يعني للتصويت ، يا اخوان دعونا ننهي الموضوع ، دكتور احمد تريد ان تتكلم لن امنعك .

انتهى سحب الكلمة ، يا اخوان هناك قرار اللجنة القانونية معروضة امامكم ، من يوافق على قرار اللجنة بعدم رفع الحصانة ؟

السيد الامين العام : ٥٩ من ٦٢ .

دولة رئيس المجلس : ٥٩ من ٦٢ .

لم يوافق على رفع الحصانة شكراً لكم .

واعلن رفع الجلسة .